جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق المالي في رفع أداء المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة ميناء مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة

ولد عامر مروى

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	جامعة الانتساب
بشني يوسف	أ. التعليم العالي لجامعة مستغانم	رئيسا	جامعة مستغانم
العيد محمد	أ. التعليم العالي لجامعة مستغانم	مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم
مقراد عبد الله	أ. محاضر صنف "ب" لجامعة	عضوا مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022-2023

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي بكل تواضع واحترام إلى الوالدين الكريمين اللذان كان لهما الفضل في بلوغي هذه المرحلة من مشواري الدراسي، فجزاهما الله خير الجزاء وإلى كل أفراد العائلة من صغيرهم إلى كبيرهم، وإلى الأستاذ المحترم "العيد محمد" الذي يساعدني في انجاز هذا العمل بتزويده لي بالمعلومات اللازمة فله مني أكبر شكر واجل احترام وجزاه الله عنا خير الجزاء.

ولد عامر مروى

كلمة شكر

عملا بقول الإمام علي (رضي الله عنه)

"اثنان لا يشبعان: طالب علم وطالب مال".

نحمد الله ونشكره شكرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ومن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فمن باب الشكر والعرفان بالجميل لأستاذي:
أستاذ "العيد محمد" والذي كان مثال الأستاذ المرشد والناصح،
كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة المناقشين لجهودهم الطيبة، وتشريفي بإبداء أرائهم وتقيد ملاحظاتهم.

إليكم جميعا كل الشكر والتقدير.

الرقم	عناوين الجداول والأشكال	الصفحة
	الجــداول	
01	ظهور وتطور التدقيق	5
02	عوامل تغير رأس المال العامل	57
03	الميزانية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم جانب الأصول 2019/2018	92
04	الميزانية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم جانب الخصوم 2018-2019	93
05	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2019/2018	94
06	جانب أصول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2019/2018	96
07	جانب خصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2019/2018	96
08	نسبة الهيكلة المالية لمؤسسة ميناء مستغانم	100
09	نسبة المديونية لمؤسسة ميناء مستغانم	101
10	نسبة السيولة لمؤسسة ميناء مستغانم	102
11	نسب المردودية لمؤسسة ميناء مستغانم	103
12	تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط لمؤسسة ميناء مستغانم	103
	الأشكــال	
01	الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة	46
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	83
03	الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم	89

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وعرفان	
قائمة الجداول والأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	VI
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي	
تمهيد	1
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المالي	2
المطلب الأول: التدقيق المالي نشأته، تطوره، مفهومه	2
المطلب الثاني: أنواع التدقيق المالي	7
المطلب الثالث: أهمية التدقيق المالي وأهدافه	11
المبحث الثاني: مبادئ، فروض ومعايير التدقيق المالي	14
المطلب الأول: مبادئ التدقيق المالي	14
المطلب الثاني: فروض التدقيق المالي	15
المطلب الثالث: معايير التدقيق المالي	17
المبحث الثالث: مسار ومراحل عملية التدقيق	24
المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	24
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية	29
المطلب الثالث: أدلة الإثبات والملف التجاري	31
المطلب الرابع: التقرير عن مهمة التدقيق	35
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الالي في رفع أداء المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	40
المبحث الأول: ماهية الأداء	41
المطلب الأول: تعريف الاداء	41
المطلب الثاني: أنواع الاداء	42
المطلب الثالث: مجالات الاداء	47
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي	48
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	48
المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية	49

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي 52
المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية 60
المطلب الأول: تعريف تحسين الأداء ودوافعه 61
المطلب الثاني: مساهمة تقرير المدقق في إبراز الأداء المالي للمؤسسة 63
المطلب الثالث: دور التدقيق المالي في اتخاذ القرارات 74
خلاصة الفصل 76

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم

تمهيد 77
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم 78
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم 78
المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم 80
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم 82
المبحث الثاني: مهنة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم 89
المطلب الأول: الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم 89
المطلب الثاني: العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم 90
المطلب الثالث: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم 91
المبحث الثالث: دور التدقيق في تحسين أداء مؤسسة ميناء مستغانم 92
المطلب الأول: الميزانية المالية لأصول مؤسسة ميناء مستغانم 92
المطلب الثاني: إجراءات تدقيق القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم 98
المطلب الثالث: قياس وتحليل الأداء المالي في المؤسسة 100
خلاصة الفصل 104
خاتمة 105
قائمة المراجع
الملخص

إن المؤسسة هي نواة النشاط الاقتصادي في العالم، حيث تتضمن مجموعة من العناصر المادية والبشرية والمالية، وذلك لتحقيق الأهداف التي انشات من أجلها، ونتيجة للتطورات والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال والتحول نحو الاقتصاد القائم على المنافسة أصبحت هذه الأخيرة تشكل خطرا على بقاء واستمرار هذه المؤسسات، وذلك للتقدم العلمي والتكنولوجي واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي، حيث أصبح استمرار هذه المؤسسات يعتمد على مدي قدرتها على البروز وتحقيق أهدافها ويرتبط هذا بتحقيقها للأداء المالي الجيد من خلال التعديل والتصحيح الاستراتيجي وترشيد استخدام الموارد المتاحة والاعتماد على المؤشرات المالية لمعرفة درجة الأمان لذي المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية والاستثمارية، من أجل الوصول أو تحقيق أداء مالي المطلوب.

ونتيجة للأزمات والفضائح المالية التي شهدها العالم والتي أدت إلى انهيار بعض الشركات الكبرى الرائدة، وهذا بسبب التضليل وضعف أنظمة الرقابة ما ساهم في انهيارها وعدم قدرتها على الاستمرار إضافة إلى مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجه الشركات من بيئتها الداخلية والخارجية، بسبب التغير في بيئة الأعمال والاتجاه نحو الأنظمة الاقتصادية القائمة على المنافسة، وكذلك كبر حجم المؤسسة وتعقد نشاطها ومن هنا ظهرت حاجة المؤسسة إلى التدقيق المالي، والتي تعتبر أداة ضرورية وأساسية من أجل حماية أصول المؤسسة والتأكد من أن العمل يتم فعلا وفقا للسياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة، حيث كانت عملية التدقيق المالي تتم بنطاق ضيق يقتصر على مراقبة القيود المحاسبية والسجلات المالية وهو المجال الطبيعي لها ثم اتجهت بعد ذلك لكشف وضبط الانحرافات المالية بغية تقويمها ومن ثم تحسين الأداء المالي في المؤسسات بكافة أبعاده لإنجاز أهداف هذه الأخيرة والمحافظة على أصولها والاستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق أعلى مردودية والمحافظة على سمعتها ومكانتها في السوق والرفع من قدرتها الإنتاجية.

وإدارة المؤسسة تعتبر المسؤولة عن تحقيق مستوى أداء مالي مرضي، فلا بد من طرف يحكم على صحة المعلومات التي تقدمها الإدارة وبين مستوى أدائها الفعلي مقارنة بالمخطط له ويطلق عليه المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق المالي.

1-إشكالية الدراسة

يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

"ما هو دور التدقيق المالي في رفع أداء مؤسسة ميناء مستغانم؟"

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ما المقصود بالتدقيق المالي؟

- ما المقصود بالأداء المالي؟
- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق المالي والأداء المالي للمؤسسة؟
- كيف يؤثر التدقيق المالي على الأداء المالي في مؤسسة ميناء مستغانم؟

2-فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع جملة فرضيات التي تكون منطلقا للدراسة وهي كما يلي:

- يتوقف نجاح عملية التدقيق المالي في إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها من قبل المهنيين.
- ~~هو~~ مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة.
- التدقيق المالي يعطي صورة صحيحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم.

3-أسباب اختيار الموضوع

لا يكمن اختيار هذا الموضوع بمحض الصدفة وانما يعود هذا الاختيار لعدة دوافع ومبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- حاجة المؤسسات الجزائرية للتدقيق المالي نتيجة للدور الفعال الذي يلعبه داخل المؤسسة قصد تحسين الأداء المالي وتقييمه.
- الرغبة في التمكن من التدقيق المالي علما وعملا.
- الرغبة في إثراء الرصيد المعرفي في مجال التدقيق المالي والأداء المالي.
- الميول الشخصي لمواضيع التدقيق ورغبة مني في الاطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع؛

4-أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الموضوع من خلال معرفة الهدف الأساسي للتدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي.

- تكمن أهمية الموضوع في التعرف على التدقيق المالي والأداء المالي ومكانته داخل المؤسسة في تحديد وضعها المالي والمحافظة على استمراريتها وتحقيق أهدافها ومحاولة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

5-أهداف الدراسة:

- إبراز الهدف الأساسي للتدقيق المالي.
- إبراز ضرورة تطبيق التدقيق المالي من أجل تحسين الأداء المالي.
- زيادة كفاءة البحثية وإثراء معارف في موضوع يقع في مجال تخصص وضمن اهتمامات
- محاولة تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي وذلك من خلال اكتشاف التلاعب والاختلاسات.
- التعرف على التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي في مؤسسة ميناء مستغانم.

6- حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:

امتدت الدراسة من 2023/03/27 إلى غاية 2023/04/19.

الحدود المكاني:

تم إجراء هذه الدراسة في مؤسسة ميناء مستغانم، والتي يقع مقرها شمال ولاية مستغانم.

7- منهج الدراسة:

من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات في مفردات البحث الهادفة إلى تبيان دور التدقيق المالي في رفع أداء مؤسسة ميناء مستغانم تعتمد الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: وهذا من خلال وصف أهم مفاهيم التدقيق المالي وكذا أداء المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد علاقة تدقيق المالي مع أداء المؤسسة الاقتصادية.

منهج دراسة حالة: من خلال ربط الجانب النظري بالواقع العملي، حيث تمثل في دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم.

8- هيكل الدراسة:

شملت مذكرتنا ثلاث فصول عالجنا في كل منها:

الفصل الأول، ويتضمن الإطار النظري للتدقيق المالي وانقسم بدوره إلى المبحث الأول فكان عبارة عن مدخل مفاهيمي للتدقيق المالي. أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مبادئ، فروض ومعايير التدقيق المالي، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى مسار ومراحل عملية التدقيق.

الفصل الثاني وتضمن مساهمة التدقيق المالي في رفع أداء المؤسسة الاقتصادية وانقسم بدوره إلى المبحث الأول وتضمن ماهية الأداء. أما المبحث الثاني ماهية الأداء المالي، وتمثل المبحث الثالث في دور التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث كان عبارة دراسة تطبيقية للتدقيق المالي في مؤسسة ميناء مستغانم وانقسم بدوره إلى المبحث الأول فكان عبارة عن تقديم مكان الدراسة أما المبحث الثاني مهنة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم وأخيرا تم عرض دور التدقيق المالي في تحسين أداء مؤسسة ميناء مستغانم في المبحث الثالث.

تمهيد

إن زيادة حجم الأعمال في المؤسسات وتعدد أوجه نشاطها ساهم في الاهتمام بمهنة التدقيق التي أخذت حيزا كبير من الأدوار على عدة مستويات فهدف التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية وصحة البيانات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي ومدى تحقق الأهداف الموضوعية.

فالتدقيق يقوم على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والمعايير والتي تعتبر المرشد لممارسي مهنة التدقيق، وبهدف توضيح ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المالي

المبحث الثاني: مبادئ، فروض ومعايير التدقيق المالي

المبحث الثالث: مسار ومراحل عملية التدقيق

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المالي

المطلب الاول: التدقيق المالي نشأته، تطوره، مفهومه.

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المالية المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

أولا: نشأة وتطور تدقيق المالي

المتتبع لتاريخ تطور مهنة التدقيق المالي في العديد من دول العالم يجد لأنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك المنشأة إلى رأيه مهني مستقل عن مدى كفاية إدارة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، إلا أن الفضل الأول في ظهور هذه المهنة يرجع أساسا إلى قدماء المصريين الرومان و الاغريق، والذين كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدقونها للتأكد من صحتها وكانت هذه العملية قاصرة على الحسابات المالية الحكومية، حيث كانت تعقد جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة نقدم المدققون تقاريرهم[1]، ولهذا كلمة التدقيق بمعنى "Audit"مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" وتعني "يستمع"[2].

وفي العصور الوسطى برزت الحاجة إلى وجود نظام علمي موحد للتنظيم المالي المحاسبي، لذلك بدأت أهمية تدقيق الحسابات تزداد وأدرك الكثيرون أهمية الخدمات التي تقدمها، ومع بداية القرن 13م تم وضع أسس المهنة لترشح الحسابات في أداء عمله[3]، ومع حلول عصر النهضة في القرن الخامس عشر ميلادي وما بعده، اتسع النشاط التجاري نسبيا، إلا أنه ظلت تمارسه وحدات اقتصادية صغيرة تعتمد

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، ط2، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص ص05-06.

[2] رأفت سلامة محمود وأحمد يوسف كلبونة وعمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات النظري، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011، ص18.

[3] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009، ص09.

على الإدارة الشخصية مباشرة من قبل الملاك[1]، بالإضافة إلى ظهور نظرية القيد المزدوج خلال تلك الفترة التي اكتشفها العالم الإيطالي Luca Paciolo سنة 1494م والذي أدى إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق، وفي القرن السادس عشر وتحديدا في ايطاليا، ظهرت أول منظمة لمهنة التدقيق المالي، حيث تأسست كلية روكسوناتي Roxonat ومن ثم اصبحت العضوية لهذه الكلية شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق[2]، ومع بداية القرن 17 برز مدققي الحسابات المهنيين إلى الوجود[3].

بظهور الثورة الصناعية وازدهار التجارة في أوروبا إلى بروز المشروعات الكبيرة واتساع نشاطها وزيادة رأس مالها، وقد اعتبر ذلك من أهم العوامل التي ساعدت على تطور مهنة المحاسبة والتدقيق، وزيادة الطلب على خدمات المحاسبين وهذا نتيجة لظهور ما يعرف بالشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة[4]، وقد ترتب على ظهور هذا النوع من الشركات واتساعها انفصال الملكية عن الإدارة، والذي بمقتضاه تتنازل جماعة المساهمين عن حقها في الإشراف والإدارة لمدير أو أكثر، وقد يكون من المساهمين أو غيرهم، ونتج عن هذا الفصل بين حق الإدارة وحق الملكية، ظهور التباعد بين مصدر المعلومات الخاص بالشركة (الإدارة)، ومستخدمي هذه المعلومات (المساهمين)، وحتى يمكن حماية حملة الأسهم غير المشاركين في الإدارة من مبيعات كفاءة الإدارة و إمكانية خدعها[5]، وبالتالي برزت الحاجة إلى الاستعانة بأداة مهنية لها من الكفاءة ما يمكنها من فحص أعمال الشركات وبث الطمأنينة في نفوس المساهمين، وقد تم التوصل إلى أن تكون هذه الأداة عبارة عن محاسبين مدربين ومؤهلين علميا وعمليا، وأطلق عليهم مراقبو الحسابات و مدققو الحسابات.

ومنذ نشأة التدقيق المالي وحتى بداية الستينات من القرن العشرين، فقد اقتصر على دراسة تطبيقية لتوضيح كيفية أداء عملية تدقيق المالي، دون التعمق في دراسة مفهومها أو الأسس العلمية التي تستند إليها، ويمكن القول بأن جذور المفهوم الحديث للتدقيق المالي يرجع إلى العمل الرائد الذي قام به كل من Sharaf و Mautz في كتابهما المشهور (فلسفة تدقيق الحسابات)، الذي أصدراه في سنة 1961م، وحاولا فيه ولأول مرة إرساء قواعد علم تدقيق المالي على أسس علمية وفقا للمفهوم الحديث للعلم،

[1] عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية، لجزائر، 2008، ص 10.

[2] زهير الحدرب، علم التدقيق الحسابات، ط2، دار البداية، عمان، 2010، ص 11.

[3] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص18.

[4] رأفت سلامة محمود وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 18.

[5] عبد الرحمان بابنات واخرون، مرجع سابق ذكره، ص 10-11.

والذي على أساسه تم تشكيل (مجمع المحاسبي الأمريكي) في عام 1969م، لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة، وبدأت هذه اللجنة نشر تقاريرها الخاصة بمهنة التدقيق المالي منذ عام 1972م.

ومنذ هذه الفترة بدأ ينظر إلى تدقيق الحسابات في نظرة أشمل وأوسع من ذي قبل، إذ لم تعد مجرد مراجعة خارجية لنظام المحاسبة المالية فحسب، وإنما امتد مفهومها ليشمل كافة مجالات المحاسبة في المفهوم الحديث المالية منها والإدارية، كما أصبحت وسيلة اتصال إضافية للمعلومات، لزيادة الثقة في المعلومات التي يتم إيصالها للمستخدمين لهذه المعلومات، وأصبح التدقيق المالي متماشيا مع مفاهيم الإدارة الحديثة، كعملية اتخاذ القرارات على أساس المعلومات المستسقاة.

وأصبح الاتجاه الحديث لمهنة عملية تدقيق الحسابات يسعى إلى اشتمالها على تدقيق المعلومات غير المحاسبية، التي ينتجها نظام المعلومات الإدارية التي تعتمد عليها الإدارة إلى جانب المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها، وأيضا مراجعة القرارات المتخذة، أو بمعنى آخر مراجعة مدى صحة وسلامة المعلومات وكذلك مدى صحة وسلامة القرارات المتخذة على أساس هذه المعلومات[1].

إلا أن ظهور حركة التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق فترجع بالأساس إلى نهايات القرن التاسع عشر، وهذا نظرا لتزايد الطلب على خدمات المحاسبين والمدققين من جهة، بالإضافة إلى ضرورة توجيه عنايتهم المهنية في مباشرة الأعمال الموكلة إليهم من جهة أخرى، كما أصبحت الحاجة ملحة للتعاون الجماعي بين المهنيين من أجل حمايتهم، فأنشأت أول منظمة في بريطانيا وهي جمعية المحاسبة بادنبره 1854م، ومن ثم في كندا سنة 1880م، تلتها كل من فرنسا سنة 1881م والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882م ألمانيا سنة 1896م ، كذلك أستراليا في 1904م وفنلندا في 1911م، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن مهنة التدقيق قد ظهرت في هذه الدول قبل ذلك، حيث كان هناك السجلات لقيد أسماء المحاسبين والمدققين كمهنيين فقط.

ومن ناحية التطور التاريخي للمهنة في العالم العربي فقد كان السبق لمصر في مزاولة مهنة التدقيق سنة 1909م، وتلتها بعد ذلك العراق سنة 1919م، وهذا في ظل التشريعات المستمدة من القانون البريطاني، كذلك بالنسبة للبنان وسوريا من خلال القانون التجاري لكلا البلدين سنتي 1943م و1949م

[1] محمد فضل مسعد واخرون، مرجع سابق ذكره، 11-12.

على التوالي، كما جاء بعد ذلك الدور على كل من فلسطين والأردن[1]، أما الجزائر فلم تعرف المهنة بمفهومها الحديث إلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين وهذا نظرا لعدة اعتبارات تاريخية وأيديولوجية آنذاك.

ويبرز الجدول الموالي ظهور وتطور التدقيق عبر الزمن وكذا تطور القائمين عليه والأهداف التي وجد من أجلها حسب كل فترة.

الجدول رقم (I -1): ظهور وتطور التدقيق

الفترة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك، الامبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب.	منع الغش، معاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850 إلى 1900م	الحكومة، المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو القانون.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900 إلى 1940م	الحكومة، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970م	الحكومة، البنوك، المساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية.
من 1970 إلى 1990م	الحكومة، الهيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير

[1] رأفت سلامة محمود واخرون، مرجع سابق ذكره، ص20.

			التدقيق.
ابتداء من 1900م	الحكومة، الهيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصور الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية، لجزائر، 2008، ص 12.

ثانيا: مفهوم التدقيق المالي

توجد عدة تعريفات لمهنة التدقيق تختلف حسب وجهات نظر المختصين في المجال نجد من أهمها:

- لجنة مفاهيم التدقيق التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكيين أصدرت مفهوم التدقيق عام 1972 على أنه: "هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[1].
- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يُعرف التدقيق على أنه " الهدف من التدقيق هو تعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن خلالها يبدي المدقق رأيه حول القوائم المالية المنجزة مدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتفق عليها"[2].
- المؤلفين الفين وجيمس في كتابهما المشهور "المراجعة مدخل متكامل" عرفا التدقيق على أنه: " جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل"[3].
- كما عرفه الاقتصادي باري Bary أنه: "عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 13.

[2] AUDIT et commissariat aus comptes 2015 - 2016, Edition FRANCIS LEFEBVRE. France, 2014. p 515.

[3] الفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطى، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2002، ص 21.

ومستقل عن معدي البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها"[1].

- نستنتج من التعاريف السابقة على أن التدقيق هو بحث منهجي يقوم على جمع أدلة الإثبات وتقويمها، من أجل تحديد درجة الثقة في المعلومات المالية المقدمة عن الوحدة الاقتصادية، وتوصيل ذلك النتائج إلى الجهات المعنية".

المطلب الثاني: أنواع التدقيق المالي

هناك أنواع عديدة للتدقيق المالي، تختلف من الزاوية التي ينظر إليه منها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عمليه التدقيق.

وبناء مما سبق سنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

1- من حيث الإلزام[2]:

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين، تدقيق إلزامي، وتدقيق اختياري.

أولا: التدقيق الالزامي

يحتم القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة

ثانيا: التدقيق الاختياري

هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لإنفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق.

ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة واعتماد قوائمها المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد.

---

[1] الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل الأردن، 2015، ص 24.

[2] محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص46.

أما في حالة المؤسسات الفردية، فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب[1].

2- من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات):

ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات الى نوعين:

أولا: تدقيق شامل (تفصيلي)[2]:

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة الى كونه يكلف نفقات باهظة، فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار، وبالتالي فان استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

ثانيا: تدقيق اختباري[3]:

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء الكثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

3- من حيث توقيت عملية التدقيق

وفق هذا المعيار يمطن تقسيم التدقيق الى نوعين:

أولا: تدقيق مستمر

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية... أو بطريقة غير منتظمة، وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة[1]:

[1] نفس المرجع السابق، ص 47.

[2] محمد سمير الصبان، مرجع سابق ذكره، ص 36.

[3] محمد سمير الصبان، مرجع سابق ذكره، ص 39.

- ❖ كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها؛
- ❖ عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.

ثانيا: تدقيق نهائي[2]

يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية واعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجا المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة، ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي:

- ❖ تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها، حيث ان جميع الحسابات تكون قد تمت تسويتها واقفالها؛
- ❖ عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا الى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال؛
- ❖ تضعف من احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات المحدودية الوقت.

إلا أنه يعاب على التدقيق النهائي بعض النقاط:

- قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق؛
- القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعملهم أن الأخطاء لن تكتشف إلا في نهاية السنة المالية، وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية تلك الأخطاء خلال العام وقبل البدء في عملية التدقيق.
- اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لأن توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها.
- قد يؤدي إلى ارتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو متقاربة.

4- من حيث عملية التدقيق:

يقسم التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي:

---

[1] محمد سمير الصبان ، مرجع سابق ذكره، ص 40.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، دراسات في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص194.

أولا: تدقيق كامل[1]

هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله، وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت من خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء وتكون للمدقق حرية اختيار المفردات التي يخضعها لاختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات.

ثانيا: تدقيق جزئي[2]

هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة، أو فحص حسابات المخازن، أو التأكد من جرد المخزون، يهدف التدقيق الجزئي الى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه التقصير في الأداء.

5- من حيث القائم بعملية التدقيق

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين:

أولا: تدقيق داخلي

هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة، لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالاستقلالية في التصرف، وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة[3].

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص33.

[2] خالد راغب الخطيب وخليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر، عمان، 1998، ص22.

[3] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص5.

عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه "عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة المديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى".

ثانيا: تدقيق خارجي

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المالية المحاسبية الناتجة عن النظام المالي المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية المساهمون المستثمرين البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ويمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة فإن ذلك يعطي نوعا من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها، كما يمكن له أن يعتمد على بعض الإجراءات وأعمال التدقيق الداخلي[1].

المطلب الثالث: أهمية التدقيق المالي و أهدافه

أولا: أهمية التدقيق المالي

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية التي من الأفضل أن تكون مدققة من طرف هيئة مختصة تعبر عن صحتها وتصويرها للواقع للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات من الفئات المستفيدة نجد منها[2]:

1- **إدارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم تقييمها من قبل المدقق أداء العاملين المستقل والمحايد في رسم السياسات والخطط للمستقبل، ومتابعة تنفيذها لتقييم عليها، كما أنها تعد وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس إدارتها وكذلك زيادة مكافأتهم.

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان واخرون، أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 25-26.
[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص 15.

2- **المستثمرين الحاليين والمحتملين:** يتجه اهتمام المستثمرين إلى القوائم المالية وتقرير المدقق على اعتبار أنها تمثل المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأسمالها، وإمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة في توجيه المدخرات والاستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن مع الحماية.

3- **البنوك والمؤسسات المالية:** تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، ذلك لضمان القدرة على السداد لتلك القروض مع فوائدها المستحقة في المواعيد المحددة.

4- **الموردون والدائنون الآخرون:** إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة والموردين أو الدائنين حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في صحة القوائم المالية، كما أن درجة السيولة والربحية تعدان ذات أهمية قصوى لهم، كونها تعتبر أساس تقرير سلامة الحالة المالية.

5- **الإدارة الجبائية:** المصادقة على احترام النصوص القانونية و القواعد الضريبية التنظيمية، وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها تضفي الثقة على الحسابات أمام إدارة الضرائب، و التأكد حة التصريحات الجبائية.

6- **الجهات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأمور، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو الإحصاء أو رسم السياسات الاقتصادية والمالية...، لا يمكن للدولة القيام بأعمالها دون معلومات موثقة من طرف جهات محايدة.

7- **نقابات العمال:** إن الاتحادات والنقابات المهنية تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال، خاصة في ظل اقتصاد السوق من خلال آلية التفاوض والمساومات الجماعية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز مادية والمعلومات المعبرة عن مقدرة المؤسسة على الدفع ترتبط بدورها في صحة القوائم المالية وما تحتويه كمؤشرات الربحية السيولة، التي تعتبر من الحجج التي تعتمد عليها هذه النقابات.

ثانيا: أهداف التدقيق المالي

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في الوقت الحاضر بإعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش أما تاريخيا فلا بد من الاشارة إلى أن أهداف التدقيق مرت بتطورات مستمرة متأثرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

في المقابل توجد أهداف أخرى منها التقليدي ومنها الحديث نتيجة التطور والانفتاح الاقتصادي[2]:

- تتمثل أهم الأهداف التقليدية للتدقيق في:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر و السجلات.
- كشف كل ما يتعلق من الأخطاء أو الغش أو التزوير المرتكبة في مختلف التسجيلات المحاسبية ووثائق الإثبات.
- إبداء رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد محاسبيا بشكل سليم.
- تقليل فرص الأخطاء والغش مع تفعيل نظام الرقابة الداخلية عن طريق الزيارات الدورية المفاجئة للمدقق.

- تتمثل أهم الأهداف الحديثة للتدقيق في:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة عملية تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف.
- تقييم نتائج أعمال النشاط بالنسبة للأهداف المرسومة.
- تحديد و تحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها و مدى معالجتها.
- تقييم وتحسين الأداء والكفاءة الإنتاجية مع رفع مستوى الفعالية والحد من الإسراف لكل المستويات ومراحل النشاط.

المبحث الثاني: مبادئ، فروض و معايير التدقيق المالي

المطلب الأول: مبادئ التدقيق المالي

تجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

- ركن الفحص.
- ركن التقرير.

[1] علي عبد القادر الذنيبات تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015، ص 12.

[2] خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات دار وائل الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص 14.

وبناءا على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما[1]:

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

1-1- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي : ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف علي احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن . هذه الآثار من جهة أخرى.

1-2- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري : يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

1-3- مبدأ الموضوعية في الفحص : ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأى المدقق وتدعمه خصوصا اتحاد العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

1-4- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية : ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

2-1- مبدأ كفاية الاتصال : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة الجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

2-2- مبدأ الإفصاح: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي

[1] د. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق ذكره، ص52.

تؤثر على دلالة التقارير المائية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

2-3- مبدأ الإنصاف: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

3- مبدأ السببية: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم 211 على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي: الاستقلالية، الكرامة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة، السرية، السلوك المهني، المعايير الفنية.

بالإضافة إلى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بها (التفسيرات، الجوانب المادية) مع مراعاة أن يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية[1].

المطلب الثاني: فروض التدقيق المالي

الفروض هي عبارة عن معتقدات مسبقة، تبنى على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطة، وفي إطار حل مشكلة التدقيق، هي الأخرى يجب أن تتوفر على مجموعة من الافتراضات نظرية شاملة لها، وهي كالاتي[2]:

1- قابلية البيانات للفحص:

يعني هذا إمكانية التأكد مما تحتويه القوائم المالية، فعملية التدقيق قائمة على هذه الفرضية، ذلك أنه يشترط لقيام المدقق بمهمته أن يتوفر على الحرية المطلقة في الاطلاع على البيانات المالية، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المالية والمحاسبية، فهذه المعايير تتمثل في:

[1] د. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق ذكره، ص24.

[2] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سابق ذكره، ص26.

الملائمة: يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباط بالأحداث التي تعبر عنها.

القابلية للفحص: معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فأنهما لابد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

القابلة للقياس الكمي: هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة:

يفترض عدم وجود تعارض في المصالح بين المدقق من جهة وإدارة الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما يعني ضمنا وجود قدر من التعاون بين الطرفين يساعد على انجاز عملية التدقيق بسرعة وبسهولة.

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات اخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية:

في حالة حدوث تواطؤ قد لا يكون بإمكان المدقق اكتشاف الأخطاء من خلال القوائم المالية وبالتالي على المدقق أن يحافظ على نزعة الشك المهني لعله يكتشف تلك التلاعبات من خلال اختبارات أخرى موسعة.

4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يلغي احتمال حدوث الأخطاء:

يعني هذا الفرض أن وجود نظام رقابة داخلية سليم قد يعزز من دقة البيانات المالية وبالتالي امكانية الاعتماد على التدقيق الاختباري بدلا من الشامل.

5- التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي لقوائم مالية سليمة:

أي أن استرشاد المدقق في عمله بالمبادئ المحاسبية سيعزز التأكد من مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال، وفي حالة غياب أو قصور هذه المبادئ، فإن الأحكام التي سيصدرها المدقق ستكون شخصية إلى حد كبير ودون تبريرات موضوعية.

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل:

هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة، وهو فرض استمرار المشروع وهذا يعني أنه إذا اتضح أن الإدارة رشيدة وكذا وقوفه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، فإنه يفترض استمرار الوضع كذلك في

المستقبل، وإذا اتضح للمدقق عكس ذلك، أي ميول الإدارة إلى التلاعبات أو ملاحظته لضعف على مستوى نظام الرقابة الداخلية، وجب عليه الحرص وأخذ ذلك بعين الاعتبار مستقبلا.

7- مراقب الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:

في حالة الطلب من مراقب الحسابات إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية، فإن عليه أن يلتزم بذلك في إطار المهمة الموكلة له، رغم إمكانية قيامه بخدمات أخرى.

8- القوانين المهنية تفرض على المدقق التزامات مهنية عليه أن يلتزم بها:

يتطرق هذا الفرض إلى مجموع المسؤوليات التي على المدقق الالتزام بها اتجاه عملائه والتي يفرضها مركز مراقب الحسابات.

المطلب الثالث: معايير التدقيق المالي

تعتمد حاجات التنمية الاقتصادية المعاصرة على قرارات استثمارية مبنية على معلومات محاسبية تمثل القوائم للشركات المساهمة أو العامة، ولا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات إلا إذا كانت معززة بتوقيع مدقق الحسابات.

اعتمدت مهنة التدقيق على معاييرها المهنية بما يفوق أي مهنة أخرى، وذلك لحاجتها إلى هذه المعايير كأداة للقياس تحدد مسؤوليتها بناء عليها، وكأسلوب لرفع مستوى المحاسبين وتوحيد الممارسة بين أعضاء المهنة.

ويمكن تجميع معايير التدقيق المتعارف عليها والصادرة عن الهيئات العلمية والمهنية تحت ثلاثة مجموعات أساسية كما يلي[1]:

1- **المعايير العامة أو الشخصية**: وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد كمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التدقيق، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات. وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاث عناصر وهي:
   - ✓ إن عملية الفحص تتم عن طريق شخص أو أشخاص مؤهلين علميا وعمليا يمكنهم من أداء وظيفتهم كمدققين.
   - ✓ يجب الاستقلال -الحياد- في أي عمل يوكل للمدقق للقيام به.

[1] قايد أحمد نور الدين، التدقيق المحاسبي، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2017، ص ص22-23.

✓ يجب أن يبذل المدقق العناية المهني الملائمة بقواعد السلوك المهني عند إعداد التقرير.

سوف نتناول فيما يلي هذه المعايير بشيء من التفصيل.

المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملي للمدقق

تنبع أهمية هذا المعيار في وجود أطراف متعددة على رأي المدقق الخارجي عن القوائم المالية الختامية للمشروع، أي ضرورة توفر الثقة لدى هؤلاء الأطراف وينقسم هذا المعيار إلى:

أ- **التأهيل العلمي أو الدراسي:** أن يكون للمدقق درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية والمراقبة.

ب- **التأهيل العلمي والخبرة المهنية:** تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة.

ت- **الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني:** أن يكون قد أنهى التربص كخبير محاسب لدى مكتب الخبرة المحاسبية أو لديه عشر سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص.

المعيار الثاني: استقلال المدقق

تنبع أهمية هذا المعيار من أن مدى الثقة و درجة الاعتماد على رأي المدقق الخارجي يتحددان بمدى استقلال و حياد المدقق من إبداء ذلك الرأي.

و لقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود باستقلال المدقق و قد حددت تلك الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين:

أ- الاستقلال بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق، لأن أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بتدقيق عملياتها.

ب- الاستقلال الذاتي أو الذهني بمعنى استقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر أو القوائم.

ويتضمن هذا المعيار ثلاثة أبعاد، وهي:

- ✓ **الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة:** ويعني الحرية التي يتمتع بها المدقق عند إعداد برنامج للتدقيق.
- ✓ **الاستقلال في مجال الفحص:** ويعني بعد المدقق عن أية ضغوط أو تدخل في عملية اختيار السجلات والأنشطة والسياسات والمفردات التي تخضع لعملية الفحص ويتضمن عدة جوانب أهمها:
  - حق المدقق الكامل في الاطلاع والفحص لجميع سجلات ودفاتر ومكاتب الشركة وفروعها.
  - التعاون المثمر والفعال بين المدقق وبين العاملين بالشركة خلال عمليات الفحص وأداء الامتيازات.
  - عدم تدخل الادارة في محاولة منها لتحديد المجالات والمفردات والمستندات التي تخضع للفحص.
  - الابتعاد عن العلاقات الشخصية وخلق المصالح المتبادلة مما يؤثر على عمليات الفحص وإبداء الرأي.
- ✓ **الاستقلال في مجال إعداد التقرير:** ويعني هذا عدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي عن القوائم المالية محل الدراسة

ومن ثم يمكن أن يتضمن ذلك عدة جوانب أهمها:

- عدم وجود أي تدخل أو وصاية من الغير لتعديل أية حقائق في التقرير.
- تجنب استبعاد بعض العناصر ذات أهمية من التقرير الرسمي للمدقق.
- تجنب استخدام العبارات والألفاظ الغامضة أو التي تحمل أكثر من معنى عند إبداء الرأي.
- عدم وجود تدخل من أي طرف لكي يحدد المدقق محتويات التقرير عند إبداء الرأي الفني.

المعيار الثالث: بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني

تبرز أهمية هذا المعيار في حالة المهام التي تحتاج الى مهارة خاصة ممارستها ويعتمد على خدماتها العديدة من الاطراف وكذلك كما هو الحال في مهنة المحاسبة والتدقيق أي إلزام المدقق بمستوى أداء معين عند ممارسته للمهنة، ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل منها ما تنص عليها التشريعات المختلفة التي المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية المطلوبة من المدقق وقد حددت الدراسات الشروط العامة التي يتعين توفرها في المدقق الحكيم بينها:

- أن يحاول باستمرار الحصول على أي نوع من أنواع المعرفة المتاحة والتي تمكنه من التنبؤ بالأخطار غير المنظورة والتي قد تلحق الضرر بالآخرين.

- أن يأخذ بعين الاعتبار أية ظروف عادية أو علاقات غير طبيعية قد تحدث سواء عند التخطيط لعملية التدقيق أو أثناء تنفيذ عمليات الفحص.
- أن يعطي أهمية متزايدة للخطر الذي تظهره خبرته المهنية أو التعامل السابق مع العميل الذي قد يوضح خطوة التعامل مع بعض العاملين أو الأقسام.
- العمل على إزالة أية شكوك أو استفسارات لديه تتعلق بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي.
- أن يعمل باستمرار على تطوير مجال خبرته المهنية، إلى جانب العمل على تطوير المعرفة التي يكتسبها وخاصة في مجال اكتشاف الأخطاء والتلاعب.
- الاعتراف بأهمية وضرورة تدقيق عمل المساعدين، على أن يتم ذلك من خلال إقناع المدقق بأهميته.

2- **معايير العمل الميداني:** تهتم هذه المعايير بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يهتم بها تنفيذ عملية التدقيق وتشمل ثلاثة معايير نوجزها فيما يلي:

المعيار الأول: التخطيط السليم لعملية التدقيق

يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها، ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة، والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذ يقوم المدقق في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعمليات التدقيق على الاختبارات المطلوبة.

ومن الأفضل أن يتم تعيين المدقق في وقت مبكر قبل تاريخ إعداد الميزانية بالشكل الذي يمكن المدقق أن يكون أكثر كفاءة.

ومن بين أهداف التخطيط إعداد البرنامج هذا الأخير الذي يتضمن إجراءات التدقيق التي تستعمل في تنفيذ العملية، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الفحص، وكذا الخطوات التي يجب أن تعكس المعلومات التي حصل عليها المدقق في فترة التخطيط.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن أن يحصل المدقق أثناء تنفيذ عملية التدقيق على معلومات إضافية، وبالتالي يضطر إلى القيام بتعديلات في بعض الإجراءات. كما أن برنامج عملية التدقيق وتخطيطها يهدف أيضا إلى تحديد مسؤولية القائم بالأداء المهني انطلاقا من تحديد مهام كل مدقق، وكذلك يعتبر أداة

للرقابة من خلال مقارنة الأداء المنجز بالأداء المتوقع في البرنامج، إضافة إلى أنه يعتبر الموجه الأساسي لعملية التدقيق[1].

المعيار الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل أهمية هذا المعيار في أن على المدقق تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التدقيق للأرصدة المالية. ومن ثم فعلى المدقق السعي للحصول على معرفة عامة حول المؤسسة.

وذلك لتقييم نظام مراقبتها في مرحلة ثانية، وفحص الحسابات في مرحلة ثانية، وبالاعتماد على التقييم النهائي لهذا النظام يمكنه تخطيط أعماله، ونطاق التدخل وتحديد الاختبارات التي ينبغي إجراؤها، مع 32 تحديد درجة الثقة في بيانات المؤسسة المراقبة ومعالم تقريره النهائي[2].

المعيار الثالث: الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة

يتطلب المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ضرورة حصول المدقق على أدلة إثبات كافية وملائمة بحيث تساعده في إبداء الرأي في القوائم المالية للمنشأة، كما تدعم الثقة في عدالة هذه القوائم، ولذلك يجب التوصل إلى الأدلة والقرائن الجديرة بالثقة من خلال عدة وسائل كما في حالة حصول المدقق على أدلة من داخل المنشأة مثل دفاتر الحسابات ومستندات القيد وغيرها، أو أدلة من خارج المنشأة مثل: المصادقات والاستفسارات الخارجية وغيرها

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدلة من خارج المنشأة تكون أكثر ثقة من الأدلة التي يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، وحتى يمكن اعتبار الأدلة ملائمة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبند محل التدقيق، كما يجب الحصول على الأدلة الكافية من وجهة نظر المدقق وحكمة الشخص، وعلى هذا الأساس فإن المدقق لا يبدي رأيا إلا بعد التأكد من طفاية الأدلة وملاءمتها[3].

3- **معيار إعداد التقرير:** يعتبر هذا المعيار آخر معيار يجب الالتزام به، بحيث يقوم المدقق بكتابة تقرير يتضمن رأيه النهائي حول شرعية وصدق الحسابات وصحة القوائم المالية، فمعايير إعداد تقرير المدقق تتضمن العناصر التالية:

[1] محمد التهامي طواهر، محمد صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص 43.

[2] محمد بوتين، المراجعة وتدقيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص44-45.

[3] رزق أبو الزيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر" وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص ص126-127.

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على اتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة وإلا فيجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة.
- يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

إن هذه المعايير تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المدقق عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، حيث أنها تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي.

المعيار الأول من هذه المجموعة يعني ضمنيا أن المبادئ المحاسبية المقبولة تمثل عموما معيارا مناسبا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم أما المعيار الثاني وهو ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية عموما فهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية أما المعيار الثالث فهو الإفصاح المناسب يتطلب ضرورة إفصاح المدقق عن أية معلومة مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض[1].

على المدقق بإبداء رأيه الفني حول المعلومات المستخلصة عن نظام المعلومات المحاسبية استعمال أحد أنواع التقارير التالية[2]:

- **التقرير النظيف:**

يقوم التقرير النظيف على أساس تبني نظام سليم للتحقيق بكل مقوماته وإجراءاته، على أساس سلامة المعالجة المحاسبية، وهو يدل على تبني المدقق معايير التدقيق المتعارف عليها وكذا سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة، وقد يمتنع المدقق عن إصدار التقرير النظيف نظرا لـ:

- عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كليا أو جزئيا.
- عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى.

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص 27.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، ص54.

- عدم كفاية الأدلة والإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية.
- غياب معايير التدقيق المتعارف عليها.

➢ **التقرير التحفظي:**

هو امتداد للتقرير النظيف، إذ أنه يشير إلى بعض التحفظات التي يراها المدقق ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، بحيث يقوم المدقق بالإشارة لهذه التحفظات بكل وضوح وصراحة ويحدد تأثيرها على الوضعية الحقيقية وعلى القوائم المالية للمؤسسة والمركز المالي لها.

➢ **التقرير السالب:**

يقوم المدقق بإعداد هذا التقرير إذا قام بعملية التدقيق وفقا لمعاييرها ولاحظ أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام القانوني للمحاسبة لم يتم مراعاتها وفقا لمعالجة سليمة وعدم تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، بحكم التأثير السلبي الذي يتركه الرأي العكسي على القوائم المالية فإنه ينبغي على المدقق أن يصدر هذا الرأي لكي تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين المحاسبية.

➢ **تقرير عدم إبداء الرأي:**

يقوم المدقق بإعداد هذا التقرير عند عدم تطبيق إجراءات التدقيق التي يرى المدقق ضرورة استخدامها وتطبيقها، أو عند رفض السلطة العليا للمؤسسة تقديم الأدلة والبراهين التي تساعد المدقق على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة حول نطاق عملية التدقيق.... في ظل جميع هذه الأعمال يقوم المدقق بعدم تقديم رأيه.

ومن خلال كل هذا نستنتج أن معايير التدقيق المقبولة قبولا عامة جاءت لتسهل عملية التدقيق للمدقق عن طريق وضع مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المدقق ان يتقيد بها ومجموعة من الشروط والمؤهلات التي يجب أن يتصف بها.

المبحث الثالث: مسار ومراحل عملية التدقيق

المطلب الاول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية

التدقيق، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة، وحتى يتفادى هذا لا بد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع.

الفرع الأول: الخطوات التمهيدية

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق والمتمثلة فيما يلي[1]:

- ✓ **التحقق من صحة تعيينه:** والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
- ✓ **الاتصال بالمدقق السابق:** وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
- ✓ **التأكد من نطاق عملية التدقيق.**
- ✓ **اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق:** إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يشتغل معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها، عليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه، فقد يتعذر عليه تكرارها.
- ✓ **فحص وتقييم المالي:** يقوم المدقق بدراسة النظام المالي المطبق فعلا في المؤسسة وفق مجموعة من العناصر أهمها :

1- المخطط المالي الوطني القطاعية؛

2- كيفية القيد والترحيل؛

3- دقة السجلات و كفايتها؛

4- استخلاص أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة؛

5- طرق الإهلاك المنتهجة؛

6- طريقة تقييم المخزونات؛

7- العمليات بالعملة الصعبة ان وجدت.

[1] خالد راغب الخطيب خليل محمود الرفاعي الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر، عمان، 1998، ص139.

- ✓ **الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة:** فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي أعدت عن السنة السابقة، ويطلع على تقرير المدقق السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق ودراسة تقرير مجلس الادارة.
- ✓ **فحص التنظيم الاداري:** حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب الكشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالمؤسسة، ومدى الاختصاص لكل منهم، وصورة من توقيعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.
- ✓ **النظام الضريبي:** رغم أن الناحية الضريبية ليست التزاما مباشرا للمدقق، الا أنه يتعين عليه الاطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق، وكذا معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة. وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الالتزام الضريبي.

الفرع الثاني: مخطط التدقيق

عقب انتهائه من كافة الخطوات التمهيدية، يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق، وتترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم، ومن بين ما يتضمنه ما يلي[1]:

- ✓ الأهداف الواجب تحقيقها؛
- ✓ الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف؛
- ✓ تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة واجراء؛
- ✓ تحديد الوقت المستنفد فعلا في كل خطوة واجراء؛
- ✓ ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة واجراء وتنفيذ؛
- ✓ توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

البرنامج ليس سردا لخطوات، بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ لمستويات مهنية متعارف عليها. والبرنامج يخدم عدة أغراض، فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق وتعليمات فنية وتفصيلية لمساعديه لتنفيذها. فالبرنامج أداة رقابة وتخطيط تساعد المدقق على تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات المستنفدة في كل عملية.

[1] محمد بوتين، مرجع سابق ذكره، ص140.

كما أنه من غير الممكن أن يقوم المدقق بتطبيق نفس البرنامج في كامل المؤسسات التي يقوم بتدقيقها حتى ولو كانت هذه المؤسسات تنشط في نفس القطاع، لأنه لكل مؤسسة خصوصياتها سواء على مستوى الهدف أو حتى على مستوى حجم المعطيات والمعلومات المحاسبية المتواجدة بها، فلكل مؤسسة ظروف العمل الخاصة بها وما يميزها عن غيرها.

الفرع الثالث: الإشراف على مهمة التدقيق

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو انجاز المهمة كاملة من طرفهم. بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها باعتباره المسؤول والمعنى الأول لعملية التدقيق.

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي[1]:

- ✓ توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق؛
- ✓ حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق الى الشخص القادر على انجازها بكفاءة ازالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق؛
- ✓ ترتيب المهام حسب الأولويات؛
- ✓ فحص العمل المنتهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض استغلال الأمثل للطاقات؛
- ✓ حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة؛
- ✓ حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم؛
- ✓ طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي الترقية على المساعدين بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم.

الفرع الرابع: أوراق العمل

أوراق التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق من الإجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها الالتزام بالسياسات، ونتيجة عملية التدقيق.

[1] زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، ط1، دار الراية للنشر، الأردن، 2009، ص 79.

الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثبات التي تدعم رأيه تسمح أوراق العمل للمدقق بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بإبداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

ويمكن التمييز بين أوراق التدقيق وفق الملف الدائم.

الملف الدائم:

يشمل الوثائق الأساسية في المؤسسة الصالحة للاستعمال في الدورات اللاحقة، كما أن محتويات هذا الملف تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مكتب تدقيق لآخر.

وعموما يمكن أن يشتمل هذا الملف على[1]:

1- عموميات:

تشمل كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمؤسسة وكل ما يصف عملياتها وأنشطتها ومراحل التصنيع الأساسية داخلها والخريطة التنظيمية، مع ذكر أسماء ومراكز الأشخاص المسؤولين داخلها والوسائل التقنية الكفيلة بتحقيق الخطة الإنتاجية المرسومة من قبلها.

2- وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية:

يشتمل هذا البند على كل التقارير المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للسنوات الماضية، مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها ومدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى المديريات والوظائف.

3- الحسابات السنوية والتقارير:

يحتوي هذا العنصر على كل الحسابات المتعلقة بالمؤسسة من أصول وخصوم حسابات النواتج.

4- التحاليل الدائمة للحسابات:

يكون من المفيد أن يحتفظ المدقق في ملفه الدائم ببعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السابقة وأخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة، عادة ما

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، ص ص128-129.

تستخدم تحاليل الحسابات المتعلقة بالمصاريف الإعدادية الأسهم القروض الديون طويلة الأجل، الزبائن، المؤونات، الموردين، المخزونات وإلى غير ذلك من الحسابات التي يرى المدقق أهميتها. انطلقا من طبيعة نشاط المؤسسة.

5- كل ما يتعلق بالجانب الجبائي والاجتماعي:

يحتفظ المدقق بالوثائق الواردة من إدارة الضرائب والدالة على نظام التصاريح الواجب اتباع هو على المعدلات الواجب الخضوع لها وكل ما يتعلق بالرقابة الجباية والشبه جباية والاشتراك في الضمان الاجتماعي داخلها.

6- كل ما يتعلق بالجانب القانوني:

تحتوي هذه النقطة على العناصر المكونة للشق القانوني للمؤسسة، مثل محاضر الاجتماع لمجلس الإدارة، وكذلك العقود المبرمة مع المؤسسة كعقد التأمين أو عقود الصفقات والوثائق المتعلقة ببراءة الاختراع وما يتعلق بالتقارير القانونية.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتعين على المدقق الاهتمام بدراسة نظام الرقابة الداخلية من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التي يراها لازمة لذلك، وهذا لتحديد نقاط قوة وضعف هذا النظام، وتقدير المخاطر الجوهرية، مما يساعد المدقق في وضع خطة تدقيق ملائمة يمكن من خلالها تحديد مدى حجم وتوقيت الاختبارات التي سيتم تنفيذها في عملية التدقيق.

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية

عرفت لجنة رعاية COSO الرقابة الداخلية بأنها:

"مجموعة من الإجراءات التي ينفذها مجلس الإدارة وموظفو المنشأة وهذا لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية":

- تحقيق وتحسين العمليات (كفاءة وفعالية العمليات)؛
- دقة المعلومات المالية؛
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها؛

كما تعرف من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين على أن[1]:

"الرقابة الداخلية هي عبارة عن الخطة التنظيمية أو الإدارية، وكافة الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة لحماية، أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقا".

وفي ضوء هذين المفهومين السابقين فان الهدف من استحداث نظام رقابة داخلي يكمن بالأساس في:

- حماية أصول المنشأة وممتلكاتها من السرقة والاختلاسات وسوء التسيير.
- ضمان دقة البيانات والمعلومات التي تحويها القوائم المالية، حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.
- إتمام الأعمال بكفاءة وفعالية وذلك دون اهدار للوقت والجهد.
- تشجيع الالتزام بالقوانين والسياسات المعمول بها داخل المنشأة.

في إطار مهمة المدقق المتمثلة في التقييم والحكم على نظام الرقابة الداخلية. يلتزم بجملة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

الفرع الأول: جمع الإجراءات

سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوب، يقوم المدقق بجمع المعطيات (القوانين المختلفة، طرق العمل.....)، ومعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك لتكوين بعض الآراء عن النظام ومقارنة ذلك ببعض المعايير ، كما يتم استخراج بعض المعلومات من المجلدات والأرشيف ووضع خرائط أو فحص بعض خرائط سير العمليات لبعض النظم المطبقة بالمؤسسة، فهذا يساعد على سير المعلومات بطريقة أفضل من الطرق الانشائية والمتمثلة في تجميع اجابات من المعاملين بالمؤسسة.

الفرع الثاني: اختبارات الفهم والتطابق

تبين الأدبيات المحاسبية طريقة عمل كتبها الخبراء والمسؤولين لمعرفة سهولة أو صعوبة تطبيق الإجراءات، فليتأكد المدقق من درجة الاعتماد، يجب أن تدعم باختبار النظام للتأكد من أن الاجراءات التي ذكرت

[1] حسين يوسف القاضي واخرون، أصول المراجعة، ج 1، منشورات جامعة دمشق، 2014، ص293.

[2] عماد سعيد الرمز وأحمد أبو الوفا رمضان وآخرون، مقدمة في مبادى وبرامج المراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، بدون سنة، ص ص47-51.

والتي تمت ملاحظتها خلال مرحلة الفحص يتم تطبيقها بالفعل كما هو مذكور في خرائط سير العمليات الوصف الكتابي، والمحادثات التي تمت مع المسؤولين والعاملين.

الفرع الثالث: التقييم الأولي للرقابة الداخلية

إذا تمكن المدقق من الحصول على معلومات كافية حول نظام الرقابة الداخلية، يمكنه أن تعطي تقييما أوليا لهذا النظام، فاذا كان النظام يعمل بطريقة محددة وجيدة فهذا يؤكد قوته ومصداقيته، في حين أن أدت عملية الفحص إلى الاستنتاج بأن النظام غير مرضي وأنه يجب عدم الاعتماد عليه فهذا يؤكد وجود نقائص وثغرات تخلق أخطاء مع احتمال وجود تلاعب وغش.

فلاستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف هناك طريقتين:

- الأولى تكمن في فحص نظام الرقابة الداخلية والبحث عن قوة وضعف النظام.
- والثانية أكثر شكلية وتتمثل في طرح بعض الأسئلة مجمعة في قوائم تدعم استقصاء الرقابة الداخلية.

الفرع الرابع: اختبارات الاستمرارية

يتأكد المدقق من خلال هذا النوع من الاختبارات من ان نقاط القوة المتوصل اليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

الفرع الخامس: التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

باعتماده على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر، يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة الى نقاط الضعف (نقاط الضعف ونقاط القوة) يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه المدقق الى الادارة، كما تمثل احدى الجوانب الايجابية لمهمته.

يسهل أو يصعب فحص الحسابات والقوائم المالية حسب مدى جودة المراقبة الداخلية، بتعبير آخر إن جودة هذا النظام تجعل المدقق يخفف تدقيقاته وتحرياته المباشرة وأن ضعفه يجعله يتعمق أكثر من ذلك.

المطلب الثالث : أدلة الإثبات و الملف التجاري

الفرع الأول: أدلة الاثبات

رغم تعدد التعاريف التي تناولت أدلة الاثبات الا أنها تشترك جميعها في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول الى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم واصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والآمال والعادات وتنبؤات من ينفذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر.

فالأدلة هي التي تمدنا بالوسائل الكفيلة للوصول بالتأكد الى حد المعرفة وليس بمجرد الاعتقاد، ومن ثم فهي المفتاح الى الحقيقة التي تعني المطابقة من الواقع

بغرض وضع الأساس الملائم لإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية، وفي إطار سعيه إلى تأكيد محتوى تقريره النهائي، فان المدقق مطالب بجمع مجموعة من الأدلة وقرائن الاثبات الكافية والملائمة في أن واحد[1].

انواع أدلة الإثبات:

قد تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكالا مختلفة غير أنه يمكن للمدقق استخدام أهمها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- المستندات[2]:

المستندات من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وهي على ثلاثة أنواع:

- مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها؛
- مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجها، كفواتير البيع وايصالات القبض؛
- مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة، كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها. تعتبر المستندات المتأنية من خارج المؤسسة أقوى من تلك المعدة من قبل المؤسسة، حيث تزداد امكانية الغش والخطأ في الحالة الأخيرة.

[1] محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 166.
[2] خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات، مرجع سابق ذكره، ص 180.

ويتركز عمل المدقق في تدقيق المستندات على فحصها من النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية، وعليه أن يظل يقضا لأن باستطاعة أي شخص تزوير المستندات والتواقيع.

2- الفحص المادي:

يقصد به قيام المدقق بحصر أو عد أصل من الأصول الملموسة بصورة مادية، وغالبا ما يرتبط هذا النوع من الأدلة بفحص كل من المخزون والنقدية، كما يمكن استخدامه في التحقق من وجود الأوراق المالية وأوراق القبض وأصول ثابتة ملموسة.

يمكن القول أن الفحص المادي وسيلة موضوعية للتحقق من المعطيات حول كل من مقدار ووصف الأصل أو تقييم جودة وحالة الأصل.

رغم أهمية هذا النوع من الأدلة إلا أنه غير كاف لوحده في بعض الحالات، كون وجود الأصل لدى المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيتها له، كما أن قيام المدقق بجرد كل عناصر الأصول يعد أمرا مستحيلا وبالتالي يجب دعمه بأدلة أخرى[1].

3- المصادقات:

تتمثل في استعانة المدقق بأطراف مستقلة عن المؤسسة تتمثل في مجموع المتعاملين معها من أجل تزويده بمعلومات سبق أن طلبها منهم والتي قد تكون في صورة اجابات تصريحه أو كتابية وتعد المصادقات من أقوى الأدلة[2].

4- الفحص التحليلي:

يقصد به استخدام المقارنات والعلاقات كالنسب مثلا لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.

يلجا المراقب إلى تقنية التحليل في بداية المهمة ليوجه عملية التدقيق التي يجب القيام بها. كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها، هذا بالإضافة الى مقارنة تلك المؤشرات أو بعضها

[1] عبد الفتاح الصحن، أحمد عبيد وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007 ن ص 81.
[2] عبد الفتاح الصحن، نفس المرجع، ص 95.

على الأقل مع المؤشرات والمعايير النموذجية للنشاط الذي تزاوله المؤسسة والقطاع الذي تنتمي اليه لمعرفة مكانتها فيه.

5- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن سلامة نظام الرقابة الداخلية يعد معيارا للحكم على مدى انتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية وما تحتويه من بيانات وخلوها من الأخطاء والغش والتلاعب.

ليس المقصود بالوجود هنا مجرد كون النظام مكتوبا في لوائح وتعليمات، بل يجب أن يكون منفذا وموضوعا حيز التطبيق العملي، أما في حالة العكس وهو ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإن ذلك يدل على إمكانية توفر هذه المستندات والسجلات على أخطاء وتلاعبات، ما يوسع نطاق الاختبارات على العينات التي يقوم بها المدقق والتي قد تكون بدورها قرينة له لدى امتناعه عن المصادقة على القوائم المالية[1].

6- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية

إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات كبيرة الحجم يصاحبه تشعب في العمليات المحاسبية، ما قد ينتج عنه أخطاء حسابية، لذلك نجد أن الاعتماد على الآلات الحسابية يسمح بتفادي تلك الأخطاء مع سرعة الانجاز، وبالتالي فان وقوف المدقق على استعمال الحسابات الآلية يعتبر دليلا على انتظام السجلات والدفاتر على الأقل من هذه الناحية وهو ما يسمح له باستخدامها كدليل إثبات[2].

الفرع الثاني: الملف الجاري

يتعلق هذا الملف بالسنة الحالية، ويتضمن وثائق الدورة موضوع التدقيق المالية منها والمحاسبية مع أدلة الاثبات التي جمعها المدقق، ويمكن أن يشتمل هذا الملف على الوثائق التالية[3]:

- برنامج تفصيلي لعملية التدقيق.
- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة لأرصدتها.
- التقارير العامة والخاصة المتعلقة بالدورة موضوع التدقيق.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، مرجع سابق ذكره، ص181.

[2] خالد أمين عبد الله، نفس المرجع، ص 183.

[3] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، ص131.

- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير المدعم لذلك، الوسائل المستعملة في التقييم.
- الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفحوصة.
- كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك، العملاء، والموردون
- المشاكل التي صدفت المدقق أثناء أداء مهمته.

المطلب الرابع: التقرير عن مهمة التدقيق

يعد تقرير مدقق الحسابات آخر خطوة يقوم بها هذا الأخير، بحيث يبين فيه عمله الذي قام به، كما يبين ما خلص إليه المدقق فيما يتعلق بمدى عدالة البيانات الحسابية الختامية لكل من المركز المالي، ونتائج أعمال المنشأة محل التدقيق، ويعتبر التقرير الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الطوائف المختلفة التي يخدمها المدقق كدوائر الدولة المختلفة، مثل مصلحة الضرائب، ودوائر الإحصاء، بالإضافة إلى المستثمرين والمقرضين، ورجال الاقتصاد وادارة المشروع وغيرهم من الفئات الأخرى، التي تولي تقرير المدقق الاهتمام والعناية الفائقة، حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية والمستقبلية.

وفي العادة يكون التقرير موجها بالدرجة الأولى إلى الجهة التي قامت بتعيين مدقق الحسابات، و كلفته بعملية التدقيق، كمالك المشروع في المنشأت الفردية أو إلى مجلس الشركاء في شركات الأشخاص أو للهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال، وبالتالي في التوجه يختلف باختلاف الشكل القانوني للمشروع الخاضع للتدقيق[1].

وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الشروط الشكلية للتقرير مدقق الحسابات المالية بالإضافة الى العناصر التي يجب أن يحتويها، ثم تاليا أنواع التقارير التي يصدرها المدقق.

أولا: الشروط الشكلية لتقرير مدقق الحسابات

هناك العديد من الأركان والشروط التي يجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات، ومن أهم هذه الشروط نجد ما يلي:

[1] خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص441.

- يجب أن يكون التقرير مكتوبا، كونه وثيقة موجهة من المدقق الى جميع المستخدمين والمعنيين، كونه يعبر فيه عن رأيه الفني المحايد حول نتيجة فحصه لدفاتر وحسابات المنشأة؛
- أن يكون التقرير موجها إلى الهيئة العامة للمساهمين، أي الى جميع المساهمين وليس لفئة معينة منهم بصفة المدقق وكيلا عن جميع المساهمين، وهو الشيء مع شركات الأشخاص؛
- يجب أن يتضمن تقرير المدقق توقيعه ورقم قيده في سجل المدققين، والمنظمة المهنية التي يحمل عضويتها؛
- أن يكون التقرير مؤرخا، حيث أن التاريخ يفيد في تحديد مسؤولية المدقق، حتى لا يسأل عن أحداث أو وقائع تقع بعد تاريخ إعداده للتقرير، ومن شأنها التأثير على المركز المالي للمنشأة؛
- يجب أن يتضمن تقرير المدقق الفترة المالية التي تمثلها القوائم المالية والتي تغطيها عملية التدقيق والتقرير؛
- صياغة التقرير بعبارات سهلة وواضحة، يسهل على القارئ فهمها دون غموض أو احتمال الاختلاف في المعنى والتفسير[1]؛
- مراعاة عدم التحيز، والتحلي بصدق والأمانة في إبداء الرأي؛
- مراعاة الوقت المناسب في إصدار التقرير وعدم التأخير.

ثانيا: العناصر الأساسية للتقرير مدقق الحسابات

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات عدد من العناصر اللازمة بحسب ما نص عليه المعيار الدولي للتدقيق رقم 700، والذي حددها على النحو التالي[2]:

1- عنوان التقرير:

يجب أن يتضمن التقرير عنوان يدل على أنه تقرير مدقق مستقل بحيث يدل على أن المدقق قد حقق كافة المتطلبات المتعلقة بالاستقلالية، وبالتالي يمكن التفرقة بين تقريره وباقي التقارير الصادرة عن أشخاص آخرين.

2- المخاطب (الجهة التي يتم توجيه التقرير إليها):

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 118.

[2] الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن 2014، ص ص695-792.

ويوجه التقرير عادة إلى الأشخاص الذين تم إعداد التقرير من أجلهم، وهم المساهمين أو المكلفين بالحوكمة في المنشأة التي يتم تدقيق بياناتها.

3- الفقرة التمهيدية:

وتتضمن الفقرة التمهيدية ما يلي:

- ذكر مختلف البيانات والقوائم المالية التي تم تدقيقها، والفترة التي يغطيها كل بيان؛
- ملخص للسياسات المحاسبية الهامة المطبقة.

4- مسؤولية الادارة المتعلقة بإعداد البيانات المالية:

يتضمن تقرير المدقق وصفا لمسؤوليات الإدارة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية وفقا للإطار المحاسبي المعمول به، ومسؤولياتها فيما يتعلق بالرقابة الداخلية من أجل توضيح الافتراض الذي تم اجراء عملية التدقيق بناء عليه للمستخدمين.

5- مسؤوليات المدقق:

ينص تقرير المدقق على أن مسؤولية المدقق تتمثل في التعبير عن رأيه حول البينات المالية، بناء على عملية التدقيق، من أجل مقارنتها بمسؤولية الادارة المتمثلة في اعداد البيانات المالية.

6- فقرة الرأي (رأي المدقق):

في حال إعداد البيانات المالية وفقا لإطار عادل، بورد رأي المدقق حقيقة أن البيانات المالية تعرض وبشكل عادل، ومن كافة النواحي الهامة، أو تعبر عن وجهة نظر صحيحة وعادلة حول المعلومات التي تم تصميم البيانات المالية من أجل عرضها، مثل الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة بالإضافة للأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة للفترة المنتهية.

7- توقيع المدقق:

يجب أن يوقع المدقق باسمه أو باسم شركة التدقيق التي يعمل لصالحها، أو بكليهما، وذلك حسب ما يكون مناسبا في المنطقة التي ينتمي اليها.

8- تاريخ تدقيق المدقق:

يخبر تاريخ تقرير المدقق مستخدمه، بأن المدقق قد أخذ بعين الاعتبار تأثير الأحداث والمعاملات التي أصبح على علم بها، والتي حصلت حتى ذلك التاريخ، لأن التقرير يؤرخ بتاريخ إكمال عملية التدقيق.

خلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات، فتطور التدقيق المالي المحاسبي كان نتاجا لتطور الواقع الاقتصادي عقب الثورة الصناعية والتغييرات التي مست الشركات جراء الانفصال التام بين الملاك والإدارة، الأمر الذي حتم ضرورة الاستعانة بطرف خارجي مستقل محترف يدلي برأي فني محايد موضوعي، انتقل ممونه من اكتشاف الغش ومنع الأخطاء إلى إبداء الرأي حول مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المالية المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية أو نتائج المؤسسة.

هذا الرأي يمر عبر مراحل أساسية تضمن السير الحسن لمهمة المدقق وتسمح باختصار عاملي الوقت والجهد وتهدف إلى تحصيل أكبر فعالية من تخطيط لعملية التدقيق، تقييم نظام رقابتها والبحث عن أدلة إثبات تدعم الرأي النهائي للمدقق.

ورغم الأهمية البالغة لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات لمختلف الأطراف، إلا أنه قد يتضمن بعض المخاطر التي تنجم من إمكانية إبداء رأي خاطئ من طرف المدقق.

تمهيد:

شهد عصرنا الحالي العديد من التغيرات والتطورات خاصة في المجال الاقتصادي حيث امتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة هذا ما أدى لزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات ما جعلها تتبنى موضوع الأداء المالي باعتباره الدافع الاساسي لاستمرار ووجود المؤسسات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، ويعرف بأنه آلية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة ويوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال استخدام أدوات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا ويعتبر التدقيق المالي أحد الأدوات التي تعمل على تحسين أداء المالي للمؤسسات.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق المالي والأداء المالي للمؤسسة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية الأداء

يتصف مفهوم الأداء يكونه مفهوما واسعا ومتطورا، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تقلب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب والدارسين في حقل التسيير فيما يخص المحتوى التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه والمعتمدة من قبل كل كاتب.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الأداء، أنواعه ومجالاته.

المطلب الأول: تعريف الأداء

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء. وتجدر الإشارة بداية الى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية (to perform) واشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (performer) والذي يعني: تنفيذ مهمة أو تأدية عمل"[1].

أما اصطلاحا يمكننا تقديم مجموعة من التعريف بما يقي بالغرض من الدراسة:

- عرف **عبد الحليم عبادة** الأداء بأنه "يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانيتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءا على أهداف طويلة الأجل".
- أما حسب **A-KHERAKHE** من وجهة نظر هذا الكتاب فإن الأداء يدل على تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"[2].
- ويرى **Wierseman & Roblin** بأن الأداء هو : " قدرة المشروع على تحقيق الأهداف طويلة الأجل"[3] تمكن أهمية الأداء في تحقيق الأهداف طويلة الأجل والمتمثلة في البقاء والنمو والتمييز إضافة الى الأهداف الأخرى المخطط لها.

---

[1] وهيبية ديجي، "دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 51.

[2] مجلة الباحث، "دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية "، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص 218.

[3] فلاح حسن الحسيني، " إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 310.

- أما حسب **WIT & MEYER** فالأداء هو: "المستوى الذي تتمتع به مخرجات المنظمة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها، فالأداء هو مخرجات الأنشطة و الحملات التي تشكل داخل المنظمة " [1].
- وعرف الأداء من طرف **Danniel & Bernard** بأنه:" يعتمد في مراحله القصيرة والمتوسطة دائما على مستويين وهما: الفعالية وتعني درجة بلوغ الأهداف مهما كانت الوسائل المستعملة والكفاءة التي تمثل العلاقات بين النتائج المتحصل عليها والوسائل المستعملة للوصول إليها[2].

أي أن الأداء مرتبط بمفهومي الكفاءة والفعالية، بحيث قد يكون الأداء كفؤ وفعال في نفس الوقت. وقد يتحقق أي منهم دون الآخر.

- وعرفه **أحمد سيد مصطفى** على أنه:" درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو منظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية"[3].

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن استنتاج أن الأداء هو القدرة على تحقيق الأهداف المخططة بأقل تكلفة من الموارد المتاحة والمستهلكة وبذلك نجد أن للأداء مركبين أساسين يتفاعلان مع بعضهما وهما: فعالية المقترنة بتحقيق الأهداف والكفاءة المقترنة بتدني التكاليف ومطابقة المقاييس وفي ضوء هذا التحليل نصل إلى أن أحسن مفهوم يمكن اطلاقه على الأداء الأمثل والمتميز الذي تستهدفه المؤسسة وهو ذلك الأداء القادر على إيجاد la création قيمة مقدمة للسوق بأقل تكلفة ممكنة.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

إن الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعلمي وفي الوقت ذاته يمكن الاعتماد عليه لتحديد هذه الأنواع ورغم هذه الصعوبة إلا أننا اعتمدنا على المعايير التالية باعتبارها المعايير المناسبة.

1- معايير الشمولية: وتنقسم إلى[4]:

---

[1]طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي إدريس، " الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل"، دار وائل والتوزيع، عمان، ط1، 2017، ص478.

[2]Bernard Martory, Danniel Crozet, « Gestion des ressources humaines, pilotage social et performance », dunod, Paris, 2005, p164.

[3]أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر "الأصول والمهارات "، بدون ذكر دار النشر، مصر 2002، ص 415.

[4]عبد المليك مزهودة، " الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم "، مجلة العلوم الإنسانية، عدد أول، جامعة، محمد خيضر بسكرة، 2010، ص75.

- **الأداء الكلي:** وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت في جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها، ومن أهم مؤشراته، فعالية الكفاءة التقدم في العمل.
- **الأداء الجزئي:** ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل على أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

2- معايير الطبيعة:

يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تنقسم إلى[1]:

- **الأداء الاجتماعي:** ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى الى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها اتجاهه وأداء مستوياتها، ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوبة دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية.
- **الأداء الاقتصادي:** إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة.
- **الأداء السياسي:** تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الانتاجية من أجل إيصال أشخاص معينين الى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم لصالح المؤسسة والتي لها البقاء والنمو في نفس الوقت.
- **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3- معايير الوظيفة: يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة (الهيكل التنظيمي) وتبعا لهذا تم تقسيم الأداء إلى ما يلي[2]:

[1] حفصي رشيد، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصغرة "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 20.
[2] نفس المرجع، ص ص17-18.

- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على أجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء والاستغلال لكفؤ والجيد لأماكن التخزين.
- **أداء وظيفة الإنتاج:** يقصد به تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظريتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع أو المنطقة الجغرافية، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي التأخر في الطلبيات من خلال الاستغلال الكفؤ لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.
- **أداء الوظيفة المالية:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها الجارية الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الابتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف والاستخدام الكفؤ لهذه الموارد المتاحة.
- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** يتجلى في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يكون منها عمله تبعا لما يناسب قدراته وطبيعة عمله، فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية وأن تقوم بتسيير تسييرا فعالا.
- **أداء وظيفة التسويق:** يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الاستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة.
- **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة ومدى مواظبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق وكذا توفير جو ملائم للاختراع، الابتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال.

4- حسب معيار المصدر:

يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا لمصدر الأداء، إلى أداء داخلي (ذاتي) وأداء خارجي وهي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة وهي تقسم كما يلي[1]:

- **الأداء الخارجي (الظاهري):** يتمثل الأداء الظاهري في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تستفيد المؤسسة من هذه الفرص وتجنب المخاطر التي يمكن أن تعترضها من خلال التكيف مع هذه المتغيرات، ومن هذه الفرص تذكر منها: انفتاح المؤسسة على أسواق جديدة وواعدة، براءات اختراع التي يتم استثمارها، مشاكل تعاني منها مؤسسات مماثلة أخرى، ظهور قوانين حكومية مدعمة لسياسة المؤسسة ...الخ، كل هذه الفرص يجب على المؤسسة استغلالها بكفاءة عالية، لأن هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو إيجابا.
- **الأداء الداخلي (الذاتي):** يتمثل في الأداء الذي تقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون للعوامل الخارجية دور فيها، أي بفضل المجهودات التي يبذلها القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة بكفاءة داخل المؤسسة، وهو ينتج من مجموع الأداءات التالية:

1- الأداء البشري:

يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة وتحقيق أفضلية التنافسية من خلال استغلال معارفهم ومهارتهم أحسن استغلال.

2- الأداء المالي:

يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها التحليل ومؤشرات التوازن والنسب من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

3- الأداء التجاري:

يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر: رقم الأعمال المردودية، عدد الزبائن، معدل شراء المنتجات من أبرز مؤشرات الأداء التجاري.

4- الأداء التقني:

[1]شباح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص10.

يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج الاستثمارات في العملية الإنتاجية مع ضمان صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج، نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية، من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.

5- الأداء التمويني

يقصد به أداء المؤسسة في وظائف الشراء، النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية، المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ويعتبر معدل دوران المخزون، زمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التمويني.

والشكل التالي يوضح الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة الاقتصادية[1]:

الشكل II -01: الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة

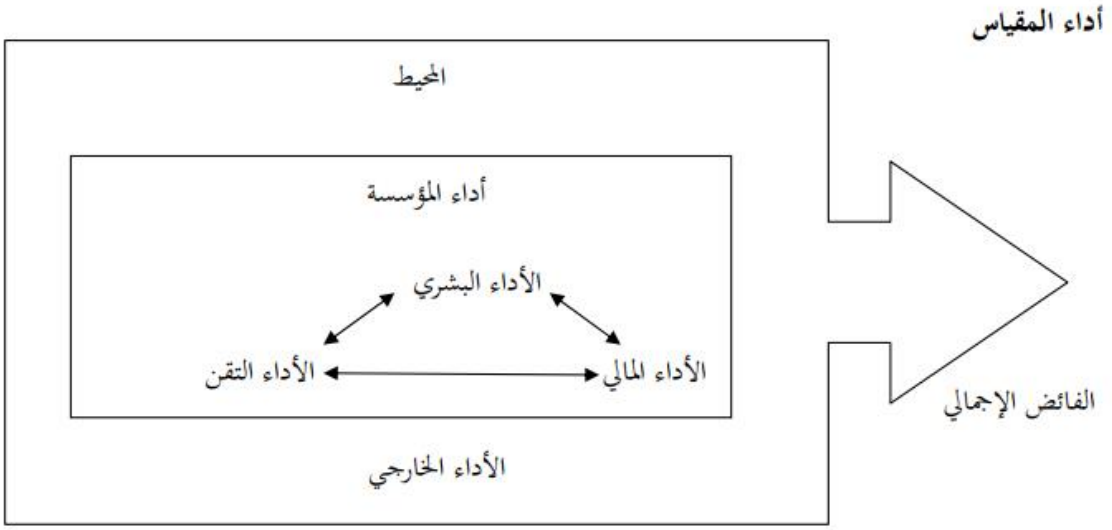

المصدر: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002، ص06.

يتضح من الشكل أعلاه أن أداء المؤسسة ككل ما هو الإنتاج من تفاعل بين الموارد البشرية، التنمية، والمالية يضاف إليها التفاعل الموجود بين المنظمة وبيئتها الخارجية وكلما أحسست المؤسسة التعامل مع بيئتها الخارجية من خلال التعامل الجيد مع الفرص والتهديدات أدى إلى زيادة كلية في أداء المؤسسة سواء كان هذا الأداء داخلي أو خارجي.

[1] شباح نعيمة، مرجع سابق، ص ص 10-11.

المطلب الثالث: مجالات الأداء

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في المؤسسات وذلك باختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها حيث يرى البعض أن هذه المجالات عبارة عن الجوانب الخاصة بالمؤسسات والتي يجب أن يعمل بفعالية لضمان تحقق نجاح المؤسسة كالتالي[1]:

1- مجالات الميدان الأداء المالي:

بعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القادم المشترك بين الكاتب والباحثين والمدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية والنظرية في عمليات تقييد الأداء ضمن الواقع العلمي في مختلف مؤسسات الأعمال حيث يرى "lynch" بأن الأداء المالي يبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات ، وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها للخطر، ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، وذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمؤسسة، وضمن التوجه يعبر "Hunt m-organ"عن تلك الأهمية بالقول إن الأداء المالي يعد هدف المؤسسات الأساسي، وأن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي ، وضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي.

2- مجال الميدان المالي والعملياتي (تشغيلي):

يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يتم الإعداد أيضا على مؤشرات تشغيله في الأداء:

كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتج والخدمة المقدمة فاعلية العملية التسويقية والإنتاجية، ويرى"Macmenamin" أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بنسب أداء غير مالية لبناء نظام قياس فعال في المؤسسة.

كما يرى Vonkatraman-Ramanujam أن: " الاعتماد على المؤشرات المالية إلى جانب المؤشرات العملياتية، يعد ميدان للأداء الذي يستخدم في أغلب البحوث الإدارية الاستراتيجية الحديثة."

[1] فلاح حسن عداي الحسني " الإدارة الاستراتيجية "، دار وائل للنشر، ط 1، عمان 2000، ص ص 58-59.

3- مجال الميدان الفاعلية التنظيمية:

يمثل ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع و الأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعملياتي ، ويرى Cameran-Whetnte: "أنه في المناسب الاعتماد هذا الميدان بمفاهيمه ومقاييسه عند دراسة الأداء في مختلف المجالات الإدارية ، خاصة في مجال بحوث الإدارة الاستراتيجية ونظرية المؤسسة نظرا لما تتطلبه المتشابكة للأهداف التنظيمية حاجات الأطراف المرتبطة بما من الاهتمام إذ يعطي ميدان الفاعلية التنظيمية الأهداف أصحاب المصالح في المؤسسة ، ويجد القياسات المناسبة للأهداف مختلف الأطراف".

وضمن منطق آخر يؤكد Porter: "على مفهوم الفاعلية وقدرتها كميدان أداء تستطيع المؤسسة من خلاله التفوق تنافسيا ".

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يخص الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدراسيين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

هناك من الباحثين والخبراء من حدد مفهوم الأداء على أنه: "وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الإيرادات الموجودات المطلوبات وصافي الثروة"[1].

كما يعرف أيضا على أنه "من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي

[1] علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 65.

والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقاط القوة) وسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي[1].

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بقروض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[2].

أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق أهدافها بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق[3].

مما سبق يمكن ان نعرف الأداء المالي بأنه آلية تمكن فاعلية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة.

المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية

لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دون الحديث عن الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف فيما يلي:

- إنشاء القيمة.
- المردودية.
- السيولة واليسر المالي.
- التوازن المالي.

بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف المصادر المستعملة في المؤسسة لجلب المعلومات التي تعتبر ضرورية للقيام بعملية التقييم المالي.

[1] فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان، ص 222.

[2] محمد حمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان 2009، ص45.

[3] نائل العواملة، تقييم أداء الشركات الصناعية، مجلة العلوم الادارية، المجلد 17 (1)، العدد 1 الأردن، 1993، ص 188.

أولا: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

1- إنشاء القيمة:

نعني بإنشاء القيمة، قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكنها من تحقيق مردودية الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل، حيث يجب أن تكون هذه المردودية كافية ولا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل[1].

2- السيولة واليسر المالي:

تعني باليسر المالي أو السيولة، قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية عند تاريخ استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى، يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا[2].

3- التوازن المالي:

يقصد به تحقيق الفائض في الخزينة، حيث تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، إذ يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، مما يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء من السيولة المواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة، وهذا ما يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات، وبالتالي فإن التوازن المالي مهم جدا للمؤسسة فهو يساهم في توفير السيولة واليسر المالي.

4- المردودية:

تعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية، حيث أنها تمثل أحد العناصر المحددة لمستوى أدائها، حيث يرى Peter-Drucker بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب على المؤسسة أن تحدد فيها أهدافها وهي على التوالي كما يلي: الإنتاجية، المردودية، الموارد المالية، الحصة السوقية، أداء المسيرين، المسؤولية الاجتماعية للأفراد، الموارد الفيزيائية.

---

[1] محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 35.

[2] السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص247.

فالمردودية كمفهوم تعرف على أنها: "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، أو قدرة الوسائل على تحقيق النتائج من استعمال الرأس مال الاقتصادي والمالي معا، أي من خلال المردودية المالية والاقتصادية معا[1].

ثانيا: مصادر معلومات المؤسسة الاقتصادية

وتتمثل في مصادر خارجية ومصادر داخلية:[2]

1- المصادر الخارجية:

تقوم المؤسسات الاقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة الاقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة ، فهي تستعمل هذه المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والمتمثل في معلومات عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الاقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للاقتصاد، أو المعلومات القطاعية من خلال نشرها لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء دراسات المالية والاقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما يتم إعداده غالبا في معظم الدول النامية.

2- المصادر الداخلية:

أما المصدر الثاني للمعلومات فهي المصادر الداخلية، والتي تعتمد عليها كثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات، وتتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والممثلة في الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج، الملاحق وتقارير للنشر.

تقوم الميزانية بتقديم معلومات متعلقة بمصادر الأموال وأوجه استخدامها، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة وتعرف على أنها: "جدول مرتب ومقوم لعناصر الموجودات ومطالب المؤسسة في تاريخ معين". وتنقسم إلى جانبين هما : الأصول والخصوم ، فالأصول تجمع بنود متعلقة بحقوق المؤسسة وما تمتلكه من أموال في شكل أصول ثابتة أو متداولة ونقدية جاهزة، بالإضافة إلى حسابات التسوية في حال ما إذا كانت نتيجة الدورة خسارة ، وترتب هذه العناصر تبعا لمدة الاستعمال ، أما الخصوم فهي تجمع

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 36

[2] حفصي رشيد، مرجع سابق، ص 38.

البنود المتعلقة بالالتزامات التي هي على عاتق المؤسسة والتي تتمثل في الأموال الخاصة ، يضاف إليها مختلف القروض المحصل عليها لتمويل العمليات الاستثمارية ومختلف المؤونات الموجهة للمخاطر والتكاليف وحسابات التسوية في حال كانت نتيجة الدورة ربح وترتب بنودها تبعا لتاريخ استحقاقها.

أما جدول حسابات النتائج فيقوم بتقديم ملخص عن نشاط المؤسسة دوريا، في شكل تكاليف وإيرادات التي ساهمت في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة وكيفية تشكلها خلال دورة معينة، وقد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال هذا الجدول مستويات عدة للنتائج، بغية الوصول إلى نتيجة الدورة والممثلة في: مستوى الهامش الإجمالي، مستوى القيمة المضافة، مستوى نتيجة الاستغلال (الاقتصادية)، مستوى نتيجة خارج الاستغلال، مستوى نتيجة الدورة، والتي تعبر عن النشاط الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين

أما الملاحق فهي تجمع كل المعلومات الإضافية التي تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية، ويتكون الملحق عادة من وثائق أخرى (الحسابات السنوية، جداول التمويل، جدول تخصيص النتيجة، جرد القيم المتداولة، المبادئ المحاسبية .... الخ).

يضاف إلى كل ما سبق تقارير التسيير والتي تعتبر بدورها مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة، فهي تبين وتعطي تفسيرات حول البيانات المعروضة، وتعرض كذلك آفاق تطور المؤسسة والمخاطر وبعض التوصيات، كما يعطي معلومات عن المساهمين ومحددات الرقابة، بالإضافة إلى معلومات متعلقة بتسيير الموارد البشرية وطريقة التسيير في المؤسسة.

المطلب الثالث: معاييرومؤشرات الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة نظرا لأهميتها في التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

أولا: التقييم بواسطة النسب المالية

1-1 مؤشرات السيولة:

تعرف بأنها مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، فتعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة إلى نقود جارية،

وللسيولة بعدين البعد الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأرصدة إلى نقود، والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل ذلك الأصل.

وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب وهي[1]:

3-1 نسب السيول العامة:

وتسمى أيضا بنسبة التداول، وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي وأكثرها انتشارا واستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى إمكانية الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصل الذي يمكن تحويلها من إلى نقدية في موعد يتزامن مع أجال القروض وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

كما يمكن اعتبار المعدل 1 كنسبة للمقارنة، فإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصير الأجل، وهذا قد يشير إلى أنها ليست في وضع مالي جيد.

2-1 نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول السهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبيا وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة -المخزونات) / الخصوم المتداولة

أو

نسبة السيولة السريعة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) / القروض قصيرة الأجل

ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو 1 مرضية وملائمة بشكل عام على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة في فترة قصيرة لتسديد التزاماتها.

[1] عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء العالمي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص ص124-125.

2-1 نسبة السيولة الفورية:

بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتهتم هذه النسبة بالأصول أكثر من السيولة وتستخدم هذه النسبة لمعرفة قابلية النقد المتاح لدى المؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و0.5) وبعبارة أخرى تكون مجموع القيم الغير الجاهزة والقيم الجاهزة تساوي ديون قصيرة الأجل أو أقل من ذلك.

2- نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

2-1 نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

يجب أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي 1 أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2-3 نسبة التمويل الذاتي:

تمثل هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

[1] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص ص86-87.

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 كان ذلك مؤشر على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3-2 نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل الماليون أن تكون محصورة هذه النسبة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

4-2 نسبة التمويل الخارجي:

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

3- نسب المردودية:

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

1-3 المردودية المالية:

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

2-3 المردودية الاقتصادية:

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دائر وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 267.

هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة تعير التالية:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

3-3 المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة للنتيجة الصافية أي بعد استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما تتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة مع نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

ثانيا: التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي

وتتمثل أساسا في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة:

1- رأس المال العامل: يعرف بأنه بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة. ويمكن حساب رأس المال العمل بطريقتين هما[1]:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم II -01: عوامل تغيرراس المال العامل

[1]بن خروف جليلة، مرجع سبق ذكره، ص89.

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل ارتفاع رأس المال العامل
زيادة رأس مال الشركة. تكوين مختلف الاحتياطات. ارتفاع قروض طويلة الأجل. تحقيق الأرباح. التنازل عن الاستثمارات بالبيع الإهتلاكات. تحصيل القروض المعدومة تحصيل قروض ممنوحة (طويلة الأجل كالكفالات المدفوعة، أو جزء من سندات المساهمة)	النقص في الأموال الدائمة. تخفيض رأس المال. توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص. حصول خسائر زيادة الاستثمارات في الأصول الثابتة (كشراء أوراق مالية من مؤسسة أخرى). الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد. ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور.

المصدر: بن خروف جليلة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

أ- رأس المال العامل الخاص:

وهو المقدار الصافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص الأصول المتداولة - مجموع الديون

ب- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموعة عناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة.

[1] بن خروف جليلة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

ج- رأس المال العامل الخارجي:

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي - مجموع الديون

أو

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

- **التفسير المالي لرأس المال العامل:**

رأس المال العامل موجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة، وهذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة بالنسبة للمقدرة على السداد.

رأس المال العامل المعدوم:

يمكن القول أن رأس المال العامل المعدوم يستعمل في بعض حالات التسيير المثلى للمؤسسة، ويكون هذا عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة.

رأس المال العامل السالب:

في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل في جانب التوازن المالي وخاصة بالنسبة في القدرة على الدفع والاستدانة.

2- احتياج رأس المال العامل:

يمكن تعريفه بأنه جزئ من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطى بالموارد الدورية، كما يمكن القول أن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ[1].

ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات)

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات هي:

- **رأس المال العامل موجب:** أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال.
- **رأس المال العامل سالب:** هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس المال العامل موجب نظريا، تطبيقا عليها أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.
- **رأس المال العامل معدوم:** هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطى دورة الاستغلال.

3- الخزينة:

عرفها مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (OECCA) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية. أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو عنصر سلبي لها. وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية[2]:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 174.

[2] عقبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

أو

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

- ويمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي:

خزينة موجبة: تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة.

خزينة سالبة: وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة.

خزينة معدومة: وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف تحسين الأداء ودوافعه

يمكننا التطرق الى تعريف تحسين الأداء ودوافعه كما يلي:

أولا: تعريف تحسين الأداء

من أهم مفاهيم العصر الحالي أن المنافسة القوية والإبداع لا ينتجان من استخدام الآلات والأجهزة الحديثة والمتقدمة ومحاولة تقليل النفقات فقط وإنما باستخدام أهم مصدر على الإطلاق وهو: الأشخاص، الموظفون، العاملون...الخ.

وقد أصبح يحكم على نجاح أي مؤسسة بمدى اهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءاتهم وحسن أدائهم لأعمالهم، وكيفية استثمار رأس المال البشري[1].

ويعرف تحسين الأداء على أنه: "استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى، حيث يتطلب تحسين

[1] مصطفى يوسف إدارة الأداء، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص65.

أداء أي مؤسسة توازن العناصر الأربعة التالية الجودة، الربحية، التكنولوجيا، التكلفة لأن توازن هذه العناصر يؤكد أن توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة في المؤسسة قد أخذت في الاعتبار، ويطلق على هذا المنهج المتكامل إدارة التحسين الشامل[1].

ومن المبادئ الأساسية لتحسين الأداء نذكر[2]:

- الوعي بتحقيق احتياجات وتوقعات الزبون (داخلي وخارجي)؛
- إزالة الحواجز والعوائق وتشجيع مشاركة جميع العاملين؛
- التركيز على النظم والعمليات؛
- القياس المستمر ومتابعة الأداء.

ثانيا: دوافع تحسين الأداء

يوجد العديد من العوامل التي تؤدي بالمؤسسات إلى تحسين أدائها، ونذكر من أبرزها دوافع التحسين المستمر والمسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة.

1. **دوافع التحسين المستمر:** من أهم العوامل التي تدفع بالتحسين المستمر هي: معدلات التغيير السريعة، المنافسة، الحفاظ على المكانة والاهتمام بالجودة كما يلي[3]:

أ. **معدلات التغيير السريعة:** وهي تمثل مجموعة القوى الخارجية التي تؤثر على نشاط وقرارات المؤسسة وتتأثر بها، والبيئة الخارجية هي نقطة البداية والنهاية للمؤسسة، فمن حيث كونها نقطة البداية فهي المصدر الأساسي للحصول على الموارد التنظيمية مثل المواد الخام، رؤوس الأموال العمالة والمعلومات عن السوق، أما من حيث كونها نقطة النهاية، فإن بيئة الأعمال هي المستهلك الأساسي لمنتجات وخدمات المؤسسة، فكلما تميزت البيئة بعدم التأكد نتيجة لكثرة عدد المتغيرات البيئية وعدم استقرارها، كما عملت المؤسسات على تحسين أدائها لمواجهة ظروف الغموض البيئي وذلك من خلال الابتكار.

[1] الخزامي عبد الحليم أحمد، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين مكتبة ابن سيناء، مصر، 1999، ص 11.

[2] مومن شرف الدين دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 54.

[3] عادل زايد، التنظيم المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص10.

ب. **الحفاظ على المكانة:** تعكس المكانة الموقع التنافسي للمؤسسة بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال، ويمكن لها أن تحقق ميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق الاستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك، والتي يمكن للمنافسين الحاليين أو المرتقبين تطبيقها، فإن المؤسسة يمكن أن تملك ميزة تنافسية دائمة من خلال المزج الدقيق بين المهارات البشرية والأصول المادية بطريقة فريدة تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المنشودة.

ج. **الاهتمام بالجودة:** ومنه فإن المتغيرات السريعة التي تحيط بنشاط المؤسسات، خاصة الهادفة للربح، واشتداد المنافسة، تحتم على هذه المؤسسات أن تجد لنفسها الأسلوب الذي يمكنها من دمج معارفها ومواردها المختلفة لتحقيق مستوى عال من الأداء، وذلك مع الحرص على التركيز على الجودة الكاملة، والتي تعبر عن الأساس الذي ينطلق منه استهداف ذلك المستوى من الأداء، هذا إضافة إلى ضرورة مراعاة شروط التنمية المستدامة.

د. **المنافسة:** وتعبر عن حالة الصراع الموجود بين المؤسسات ومحاولة كل منها كسب الزيادة في السوق وذلك باعتماد عدة استراتيجيات تمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء، لذلك على المؤسسة القيام بالتحديث المستمر لاستراتيجياتها وتتبع متغيرات البيئة الخارجية.

2. **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة:**

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها الإدماج الاختياري من طرف المؤسسات، بالاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والبيئية في أنشطتها التجارية، وعلاقتها مع الأطراف ذات المصلحة[1].

فالمؤسسات لها سلوكيات اجتماعية مسؤولة بغض النظر عن المتطلبات القانونية المفروضة من أجل الاستجابة للحاجات الاجتماعية، فيكون من بين أهدافها المساهمة في التنمية المستدامة والصحة والرفاهية الاجتماعية.

من بين الفوائد التي تحصل عليها المؤسسة المسؤولة اجتماعيا وتحسن من أدائها نذكر[2]:

- تحسين صورة المؤسسة والحفاظ على سمعتها في المجتمع؛
- معرفة متطلبات الزبون بصفة إجمالية دائمة، وهذا بتقديم منتجات بتكنولوجيا محافظة على البيئة، وهذا ما يضمن الحصول على ميزة تنافسية؛

[1]Yves Enregle Et Annick Souyet, La Responsabilité Sociétale De L'entreprise (RSE), Amaud Fanel Editions, Quebec, 2009, P.129.

[2]Alain Gounot, 100 Questions Pour Comprendre Et Agir : RSE Et Développement Durable, AFNOR, Paris, 2010. p15.

- تحفيز العمال وهذا بتتبع المؤسسة لسياسات وخطوات التنمية المستدامة؛
- التحكم في المخاطر وأيضا في التكاليف البيئية والاجتماعية بدلا من التسبب في بعض المشاكل والكوارث الطبيعية؛
- الاستجابة لمتطلبات الأطراف ذات المصلحة، وهذا بتعامل المؤسسة مع عدة عوامل خارج النطاق الاقتصادي، مما يسمح بضمان سير العلاقة الجيدة بينها وبين جميع الأطراف ذات المصلحة.

المطلب الثاني: مساهمة تقرير المدقق في إبراز الأداء المالي للمؤسسة

أولا: المعايير المعتمدة في إعداد التقارير

يعتبر التقرير المدقق بالنسبة للكثير من مستخدمي القوائم المالية الدليل الوحيد على القيام بعملية التدقيق ولذلك فمن المهم جدا إعداد هذا التقرير بطريقة مهنية وتحقيقا لذلك فقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أربعة معايير تعتبر كإرشادات عامة لإعداد التقرير وتختص هذه المعايير على التوالي في الإشارة إلى المعيار قياس الصدق، ظروف عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، كفاية الإفصاح، ووحدة الرأي.

سوف نفصل في هذه المعايير الأربعة على النحو التالي:

1- معيار الإشارة لمقياس صدق وعدالة عرض القوائم المالية:

يتطلب هذا المعيار من المدقق المالي أن يشير في تقريره إلى، ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (المتعارف عليها) ومهنيا ينظر مدقق المالي للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما كمعيار لقياس الصدق وعدالة عرض القوائم المالية. بمعنى أن التزام الإدارة لهذه المبادئ لإعداد وعرض القوائم المالية يضمن صدق هذه القوائم، أي أنها ستكون خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت تحريفات غير معتمدة، أي أخطاء، أو تحريفات معتمدة أي غش[1].

2- معيار الإشارة لظروف عدم الثبات في تطبيق مقياس صدق القوائم المالية:

يتطلب هذا المعيار أن يشير المدقق المالي في تقريره إلى الظروف التي لم تراعي فيها الإدارة الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترة المحاسبية الحالية، كما كانت متبعة في الفترة المحاسبية السابقة.

[1] محمد سمير الصبان و د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص322.

يهدف معيار الثبات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما[1]:

التأكيد بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة، لم تتأثر تأثرا جوهريا بالتغيير في المبادئ المحاسبية أو بطرق تطبيق تلك المبادئ.

في حالة وجود تأثير جوهري على قابلية القوائم المالية للمقارنة نتيجة لحدوث تغيير في المبادئ المحاسبية فيجب على المدقق في هذه الحالات الإشارة إلى ذلك بطريقة مناسبة في تقريره.

3- معياركفاية الإفصاح في القوائم المالية:

يتطلب المعيار الثالث من معايير التقرير، أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كافية بطريقة معقولة. فإذا انتهى المدقق إلى أن إفصاح هذه القوائم المالية، غير كافي أو أنها لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فليس لديه السلطة لإجبار إدارة المؤسسة على تعديل القوائم لتعكس هذا الإفصاح الكافي ومع هذا فإن المدقق يستطيع التحكم في محتوى تقرير التدقيق من خلال تضمينه لإفصاح الضروري في أي وقت تتجاهل القوائم المالية للمؤسسة هذا الإفصاح أو تتضمن إفصاحا غير دقيق[2].

4- معياروحدة الرأي

يتطلب هذا المعيار من المدقق المالي أن يتضمن تقريره إما إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية ككل وهي قائمة المركز المالي قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وليس على أي منها أو بعضها فقط. أو توضيح أسباب عدم إبداء الرأي إن حدث[3].

ثانيا: إجراءات تدقيق القوائم المالية المحددة للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

1- إجراءات تدقيق قائمة الميزانية:

[1] مصطفى حسين خضير، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996، ص54.

[2] مرجع نفسه، ص56.

[3] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص386.

إن الميزانية أو ما تسمى بقائمة المركز المالي تهدف إلى إظهار أين يقف المشروع ماليا في لحظة محددة من الزمن، ولهذا تشبه الميزانية بتمثيل الحدث لحظة حدوثه كالصورة الفوتوغرافية لحظة التقاطها[1]، وتتكون الميزانية المحاسبية من جانبين الأصول والخصوم محققة التوازن بينهما.

1-1 تدقيق حسابات الأصول: يتكون الأصل من صنفين أصول ثابتة وأخرى متداولة وفي كل صنف عدة حسابات.

- **تدقيق حسابات الأصول الثابتة:**

أ- تدقيق حسابات الأصول الثابتة الملموسة: يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ القيام بالجرد الفعلي للأصول الثابتة سواء بالعد والمشاهدة أو القياس أو ما شابه ذلك، كما يتزود المدقق بكشوف تفصيلية عن هذه الأصول وما طرأ عليها من إضافات أو تخفيضات[2].
- ✓ التأكد من ملكية الأصل بالاطلاع على المستندات الدالة على ذلك كالفاتورة، العقود، تأكيدات أخرى
- ✓ التأكد من كيفية تقييم الأصل وصحته بما يتضمن من ثمن اقتناءه مضافا إليه جميع النفقات المتعلقة به حتى يصبح جاهزا للاستعمال، مع مراعات عدم الخلط بين النفقات الاستثمارية ونظيرتها الاستغلالية
- ✓ التحقق من المعالجة المحاسبية السليمة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع تدعيمها بإثباتات.
- ✓ التأكد من توفر المعلومة المحاسبية التي يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات[3].

ب- تدقيق حسابات الأصول الثابتة غير الملموسة:

- ✓ التأكد من صحة النفقات المسجلة في حساب المصاريف الإعدادية وان الإطفاء يتم في أجاله القانونية[4].
- ✓ في حالة انضمام أو انسحاب شريك أو في حالة اندماج أو انفصال شركة بأخرى على المدقق الاطلاع على الاتفاق المبرم بين الشركاء والطريقة المتبعة في صحة تقويم شهرة المحل وإظهارها بالدفاتر.

---

[1] طلال محمد الحجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص312.

[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص219.

[3] قدوري هودة صلطان ولشلاش عائشة، أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مجلد 1 عدد 02مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ،2019، ص10.

[4] محمد التهامي طواهر ود. مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص75.

- ✓ الاطلاع على الوثائق والشهادات الرسمية التي تثبت ملكية الحقوق للمؤسسة مع إمكانية تجديد حمايتها، مع التأكد من عدم سقوط هذه الحقوق كالعلامة التجارية.

- **تدقيق حسابات الأصول المتداولة:**

أ- تدقيق حسابات المخزون: أهم إجراءات تدقيق هذه الحسابات تتلخص فيما يلي:

- ✓ التأكد من الوجود والملكية، لسلع المخزون مطابقا لما هو وارد بالميزانية مما يتطلب إجراء جرد فعلي لحصر المخزون السلعي في نهاية الفترة، لأن الدليل الوحيد لإثبات الوجود الفعلي هو الجرد المادي[1].
- ✓ فحص النظام المتبع في جرد المخزون والآلية التي تستخدمها المؤسسة لمحاسبة ورقابة المخزون.
- ✓ التأكد من صحة تقييم المخزون مع استمرارية ذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ التحقق من التقدير السليم لمؤونات تدني قيمة عناصر المخزون بشكل عقلاني يوافق طبيعة السلعة وظروف تخزينها، مع المتابعة المستمرة لتلك المؤونات[2].

ب- تدقيق حسابات الحقوق المدينة: أهم إجراءات تدقيق هذه الحسابات تتلخص فيما يلي:

- ✓ الحصول على مصادقات تثبيت صحة الدين المسجل في حسابات الزبائن ومطابقتها للحسابات الفردية[3].
- ✓ التأكد من وجود ديون مشكوك في تحصيلها مما يتطلب دراستها وأحقيتها في مؤونات موضوعية.
- ✓ المشاهدة الفعلية لأوراق القبض أو الحصول على مصادقات من الجهة المودعة لديها برسم الخصم.
- ✓ التأكد من أن المحفظة المالية للأسهم والسندات عائدة لملكية المؤسسة بطريقة رسمية مدعمة بشهادات.
- ✓ في حالة انخفاض القيمة السوقية للسندات يتطلب تكوين مؤونة لإظهارها بالقيمة الحقيقية في الميزانية.
- ✓ التأكد من القروض المقدمة للغير وان تكون مستوفية للشروط القانونية مع الاطلاع على الضمانات.
- ✓ فحص الحسابات الجارية للشركاء والشركات الحليفة تم تسوية مساهمات الشركاء في الآجال القانونية.
- ✓ متابعة الرسم على القيمة المضافة المسترجع لكونه يعبر عن حجم المشتريات أكبر من نظيرتها المبيعات، مع فحص الضرائب المدفوعة مسبقا بحلول أجالها لتسويتها مع حسابها الأصلي[1].

---

[1] طلال محمد الحجاوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص166.

[2] محمد التهامي طواهر ود. مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص105.

1-2 تدقيق حسابات الخصوم: إن مفردات الخصوم الممثلة بنوعيه الأموال المملوكة والديون نجد النوع الأول يمثل حقوق المالكين للمشروع، وبالتالي فان إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادة أو نقص حقوق الملكية[2]، في حين النوع الثاني يعبر عن الديون الملقاة على عائق المؤسسة والتي تمثل تدفق نقدي مستقبلي خارج من المشروع أما الأولوية في التسديد ترجع للدائنين ثم المقرضين عن المالكين.[3]

- **تدقيق حسابات الأموال المملوكة**

تختلف إجراءات التدقيق باختلاف الطبيعة القانونية وهي كالآتي:

- ✓ فحص الإضافات والمسحوبات التي تطرأ على رأس المال خلال الفترة والتأكد من وجود الإثباتات[4].
- ✓ في حالة الشركات يتم الاطلاع على العقد التأسيسي وتعديلاته لتحديد نصيب كل شريك في رأس مال.
- ✓ الاطلاع على محاضر جلسات الجمعية العامة للتعرف على ما يطرأ من تغيرات في رأس المال.
- ✓ التأكد من صحة تسجيل مختلف حسابات الاحتياطي وفقا لقانون الشركات والعقد الأساسي للشركة.
- ✓ فحص الأمور القانونية المتعلقة بالأرباح المحتجزة من حيث نسبتها وفترة بقائها دون توزيع.
- ✓ التفرقة بين مؤونة الخسائر المحتملة ومؤونة الأعباء لموزعة على عدة دورات مالية، مع معرفة سبب إنشاء ومتابعة كل منهما ثم التأكد من صحة التقديرات المبرمجة والمعالجة المحاسبية لكلاهما[5].

- **تدقيق حسابات الالتزامات:**

تتكون الالتزامات أو الديون من صنفين التزامات طويلة الأجل التي يفوق تاريخ استحقاقها دورة مالية والمتمثلة عموما في السندات والقروض، أما الثاني هو التزامات قصيرة الأجل التي لا يتعدى تاريخ استحقاقها دورة مالية واحدة نجد منها حسابات الدائنين، أوراق الدفع، إيرادات محصلة مسبقا...

وعليه إجراءات التدقيق تختلف من صنف لأخر حسب تاريخ الاستحقاق.

أ- تدقيق حسابات التزامات طويلة الأجل:

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص202.

[2] حسين القاضي ود. مأمون حمدان المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص204.

[3] طلال محمد الحجاوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص315.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص267.

[5] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص104.

- ✓ الاطلاع على النظام الداخلي الشركة ومحاضر الجلسات لمعرفة أحكام إصدار السندات واستهلاكها[1].
- ✓ التأكد من شروط إصدار السندات لكونها تصدر بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار.
- ✓ التأكد من إظهار حساب القروض السندية كعنصر مستقل ضمن الالتزامات وليس في رأس المال.
- ✓ التأكد من صحة الإجراءات المتعلقة بعقد القرض ومكونات شروطه واعتماده من الجهة المسؤولة

ب- **تدقيق حسابات التزامات قصيرة الأجل:** يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ القيام بالتدقيق المستندي لفواتير الشراء والإشعارات والمردودات عن طريق يومية المشتريات[2].
- ✓ الحصول على مصادقات من الدائنين ومقارنتها مع أرصدة الحسابات الفردية المسجلة بالدفاتر.
- ✓ الاطلاع على كشف تفصيلي لأوراق الدفع المحررة والتي تستحق السداد بعد تاريخ إعداد الميزانية.
- ✓ طلب كشف تفصيلي لكل الأعباء المستحقة الدفع والإيرادات المقبوضة مقدما للتأكد من صحة تقييمها.
- ✓ متابعة الرسم على القيمة المضافة المحصلة من المبيعات لتخفيض حق الاسترجاع ودفع المستحقات.
- ✓ دراسة القوائم المالية للشركات الحليفة والفروع في حالة ما إذا كانت الشركة الأم هي محل التدقيق.

2- إجراءات تدقيق قائمة الدخل:

بعد الإنهاء من تدقيق العناصر المكونة للميزانية يشرع المدقق إلى مفردات جدول حسابات النتائج الممثلة في حسابات التسيير بصنفيها المصاريف والإيرادات، علما أن هذه الحسابات تتميز عن سابقتها لكونها حسابات متناظرة وتفتح عند بداية كل دورة محاسبية وتقفل في نهايتها، ولكي يدلي المدقق برأيه حول صدق هذه الحسابات بعد التزامها بالمبادئ المحاسبية يجب إتباع الخطوات التالية:

- **تدقيق حسابات المصاريف:** أهم إجراءات تدقيق حسابات المصاريف هي ما يلي[3]:

- ✓ التأكد من حساب تكلفة السلع المستهلكة مع فحص بطاقات المخزون ومقارنتها مع الجرد المادي.
- ✓ التأكد من الخدمات المقدمة للمؤسسة بفحص مستندات الإثبات مع الحفاظ على مبدأ استقلالية الدورات.
- ✓ التأكد من التمييز الفعلي بين المصاريف الاستغلالية ونظيرتها الرأسمالية التي تحمل على الأصول.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص246.

[2] المرجع نفسه، ص248.

[3] الأرقم عبد الحفيظ ود. بن فليس احمد، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعية منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص48.

- ✓ التأكد من جدية الإنفاق وصحته بوجود مستند إثبات موجة للمؤسسة ويخص الدورة المالية المعنية، ويكون أصلا غير نسخة أو صورة، وفعليا غير وهميا (صوريا) ولم يستعمل لأكثر من مرة.
- ✓ الاطلاع على كشف الرواتب والأجور بأسماء جميع العمال للتأكد من كل الاقتطاعات اللازمة.
- ✓ التأكد من التصريح والتسديد لمختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بكل دورة مالية مدقق فيها.
- ✓ الاطلاع على فواتير الشراء الواردة من الغير مع الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الطرفين.
- ✓ على المدقق التأكد من أقساط الإهتلاكات السنوية وطريقة حسابها بمراجعة بطاقات الاستثمارات المتعلقة بها، كما يتم التأكد من المؤونات وكفايتها للأصل المكون لها.

- **تدقيق حسابات الإيرادات**

في حين إجراءات تدقيق حسابات الإيرادات تتمثل في[1]:

- ✓ فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي اغفالات أو تجاوزات عن طريق تسجيل مبيعات صورية مع المردودات بهدف تضخيم رقم الأعمال وكذلك الأرباح الناجمة عنه.
- ✓ التحقق من العقود والمرسلات التي تمت بين الشركة وزبائنها وما يتعلق بالتعويضات والمردودات.
- ✓ القيام بتدقيق حسابي ومستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع | المعالجة المحاسبية لها.
- ✓ يتم التأكد من الإنتاج المخزون عن طريق الجرد المادي لعناصر مخزون المنتجات في نهاية الدورة.
- ✓ التأكد من إرسال فواتير البيع للزبائن وخروج السلع المباعة من المخزون لتسلم لأصحابها في الموعد.
- ✓ التأكد من صحة تحصيل الديون المسجلة بالدفاتر مع تواريخ تسديدها بكل صيغ التسديد المتوفرة.
- ✓ التأكد من تحصيل الفوائد المالية ومعرفة شروطها مثل معدلات الفائدة وتسديدها في مواعيد استحقاقها.
- ✓ الاطلاع على عقد الإيجار وشروطه مع فحص وصولات قبض المبالغ المستلمة من المستأجر.
- ✓ التأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجة المحاسبية السليمة.

3- إجراءات تدقيق قائمة النقد

تعتبر النقدية من أكثر الموجودات عرضة للاختلاس والسرقة الأمر الذي يتطلب الاحتفاظ بالجانب الأكبر منها في واحد أو أكثر من البنوك مع تخصيص مبلغ الصندوق لاستعماله لبعض المدفوعات الخاصة أو

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص317.

العاجلة، ونحاول من خلال ما يلي معرفة الإجراءات التي تسمح لمحافظ الحسابات بتدقيق عناصر النقدية.

- **تدقيق العمليات النقدية**

وبصفة عامة تتضمن الإجراءات الأولية لتدقيق العمليات النقدية تدقيق المقبوضات والمدفوعات النقدية بأنواعها المختلفة[1].

والإجراء أولي قبل البدأ في عملية تدقيق العمليات النقدية هو قيام المدقق بالتحقق من إجراءات الرقابة الداخلية للنقدية، حيث ينبغي عليه فحص وتقيم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالنقدية للتأكد من فعاليتها عن طريق إعداد استبيان وذلك للتحقق من أن هذه الإجراءات تتضمن ما يلي:

- **تدقيق المبيعات النقدية:** وهنا يجب على المدقق اختيار عينة وعمل الإجراءات التالية[2]:
- فحص دفاتر وفواتير البيع والتأكد من صحتها ومطابقة صور فواتير البيع مع الكشوف التي يعدها رجال البيع في نهاية اليوم من حيث التسلسل وصحة مبلغها وكذا فحصها من ناحية المحاسبية، مع مطابقة الأسعار مع قوائم الأسعار المعتمدة.
- التحقق من إيداع كافة مبالغ المبيعات في البنك يوميا.
- التحقق من أن مجموع كشوف النقدية تم تسجيلها في دفتر الصندوق العام.
- التحقق من أن عمليات البيع النقدي تم تسجيلها في دفتر النقدية ومراجعة قيود اليومية الخاصة بذلك.
- التأكد من العمليات الحسابية في الفواتير وذلك بضرب الكمية في السعر.
- تدقيق الإجماليات، أي إجمالي كشوف حركة المبيعات النقدية مع إجمالي كشوف المبيعات المعدة بواسطة البائعين.

أ- تدقيق التحصيلات من العملاء:

يختلف تدقيق المقبوضات النقدية من العملاء تبعا لاختلاف طريقة السداد أو التحصيل فبعض العملاء يقومون بالسداد مباشرة في الصندوق أو بواسطة الوكلاء المندوبين، أو إرسال شبكات وبناء عليه يكون تدقيقها وفق للإجراءات التالية:

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص354.

[2] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص42-43.

بالنسبة للمقبوضات المباشرة يتم تدقيقها وفقا للإجراءات التالية[1]:

- ✓ مطابقة كشوف المبالغ المحصلة التي يعدها القابض مع صور إيصالات التسديد.
- ✓ مطابقة الكشوف التي بعدها أمين الصندوق مع ما هو مقيد بدفتر النقدية.
- ✓ فحص الكشف المرسل للعملاء ومطابقته مع حساباتهم في دفتر الأستاذ.
- ✓ التأكد من صحة الترحيل من دفتر النقدية إلى دفتر أستاذ العملاء.

بالنسبة للمقبوضات عن طريق الوكلاء أو المندوبين يتم تدقيقها وفقا للإجراءات التالية:

- ✓ مراجعة الكشوف مندوبين مع سجل حركة النقدية ومع ما تم قيده في دفتر النقدية.

ب- فحص كشوف الحسابات المرسلة للعملاء:

مراجعة الكشوف المعدة بواسطة المندوبين مع صور إيصالات السداد، أما التحصيلات الواردة بالبريد، يتبع التالي لفحصها وتدقيقها[2]:

- ✓ التأكد من ترحيلات التحصيلات بالبريد إلى حسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد.
- ✓ مطابقة كشوف التحصيلات بالبريد مع كشوف الحسابات المرسلة للعملاء ثم مع حساب العميل بدفتر الأستاذ.
- ✓ مطابقة سندات إيداع الشيكات الواردة بالبنك مع دفتر النقدية للتأكد من إيداع الشيكات الواردة بالبريد.

ج- تدقيق المدفوعات النقدية:

وكإجراء أولي قبل إجراء التدقيق لا بد من التحقق من الآتي[3]:

- ✓ التأكد من جدية عملية الدفع من خلال مراجعة الالتزام الذي تم سدادة أو إيصالات في مقابل المبلغ المدفوع، وتعقب ما يفيد أن المبالغ المدفوعة قد وصلت إلى المستفيدين الحقيقيين.
- ✓ التدقيق الحسابي للمدفوعات النقدية، ومراجعتها الترحيل إلى دفتر الأستاذ.
- ✓ صحة إثبات قيود لمستندات النقدية في الدفاتر المحاسبية.

---

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص358.

[2] زهير عيسى، تدقيق الحسابات الإجراءات العملية، دار البداية، عمان، الاردن، 2015، ص152.

[3] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص360.

وبعد التأكد يقوم المدقق بأهم الإجراءات المتبعة لتدقيق المدفوعات النقدية والتي تتمثل في[1]:

- **إجراءات الرقابة على المشتريات النقدية:**

✓ التأكد من اعتماد عملية الشراء من طرف مختصين.

✓ الاطلاع على فاتورة الشراء ومطابقة ما ورد بها قيد في دفتر النقدية.

✓ التأكد من توريد البضاعة المشترات، بمعاينة سجلات المخازن ودفتر البضائع الواردة.

✓ التأكد من تنفيذ عمليات الشراء حسب النظام الرقابة الداخلية

✓ التأكد من الفواتير المسددة لأنها إثبات سداد تم مطابقة الفواتير مع دفتر النقدية بخانة المشتريات.

✓ في حالة التسديد بالشيكات تراجع الشبكات المسحوبة مع دفتر النقدية.

✓ بالنسبة للنقدية في حسابات البنوك يجب فصل حساب كل بنك على حدة في بند خاص مع تحديد نوع كل حساب في بند خاص مثل الحسابات الجارية العادية في البنوك، حسابات ودائع التوفير في البنوك

✓ بالنسبة للنقدية في الصناديق المختلفة تظهر منفردة بالنسبة لكل صندوق في حالة وجود أكثر من صندوق في المؤسسة.

✓ في حالة وجود جانب من النقدية في شكل عملات أجنبية فإنها تظهر في الميزانية بالعملة الوطنية.

د- إجراءات تدقيق البنك:

تعتبر النقدية من أكثر الموجودات عرضة للاختلاس والسرقة الأمر الذي يتطلب الاحتفاظ بالجانب الأكبر منها لدى واحد أو أكثر من البنوك، وعموما تهدف عملية تدقيق البنك إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

✓ التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف.

✓ التوصل إلى الرصيد الصحيح الحقيقي الواجب إظهاره في الميزانية العامة للمؤسسة.

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم محافظ الحسابات بدراسة نظم الرقابة الداخلية وتقيمها وتتخلص إجراءات الرقابة الداخلية التي ينبغي على المدقق التحقق منها وفحصها[3].

---

[1] زهير عيسى، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص190.

[3] المرجع نفسه، ص44.

هـ- إجراءات تدقيق الصندوق:

يعتبر الصندوق من أسهل النقاط التي يمكن أن تحدث فيها عمليات الغش والاختلاس، ولذلك يضع المدقق صوبه مجموعة أهداف لتدقيق هذا العنصر من أهم هذه الأهداف هي[1]:

- ✓ التأكد من أن النقدية الموجودة فعلا في الصندوق تتطابق مع النقدية الموجودة في الدفاتر والسجلات.
- ✓ التأكد من أن النقدية الموجودة في الدفاتر هي النقدية الصحيحة التي يجب أن تكون مسجلة في الدفاتر بمعنى أن تكون عمليات المقبوضات والمدفوعات صحيحة.

المطلب الثالث: دور التدقيق المالي في اتخاذ القرارات

يساهم التدقيق المالي في اتخاذ القرار المالي وذلك من خلال[2]:

- ✓ يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
- ✓ يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة؛

أي أنه لا يمكن اتخاذ القرار إلا من خلال التأكد من جودة المعلومات المحاسبية، من بينها على سبيل المثال[3]:

أولا: الملائمة

يمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشرة لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشدا من القرار من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاثة دعائم هي:

- ✓ توقيت المعلومة: يقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها؛

[1] المرجع نفسه، ص49.

[2] زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبية وجباية، كلية العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص44.

[3] مؤيد محمد الفضل المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008ص 410.

- ✓ التغذية العكسية: يقصد بذلك قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية.
- ✓ القدرة على التنبؤ: يقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

ثانيا: الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

وتتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل بصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

من خلال ما سبق نلاحظ الدور المهم للتدقيق المالي في اتخاذ القرارات بحيث يمكن من توفير معلومة جيدة ومفيدة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الجيد والفعال.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة النشاط، ويتوقف تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة ، ألا وهو التدقيق المالي الذي يعمل في صالح المؤسسة بتقديم توصيات حول تقييم الوضع المالي والحد من الفساد المالي ويعمل التدقيق المالي على معالجة العمليات من حيث الكفاءة والفعالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية عن الأداء المالي من خلال مساهمتها في عملية التحسين التي تكون في صالح المؤسسة كون أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات على الأداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه فإن تحسين أداء المؤسسات المالي يستوجب توفر آلية تدقيق مالي تعمل في صالح المؤسسة.

تمهيد

بعدما تطرقنا إلى الجانب النظري للتدقيق المالي ودوره في رفع أداء المؤسسة ارتأينا اسقاط ذلك على الجانب التطبيقي، حيث قمنا بدراسة ميدانية في احدى المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في مؤسسة ميناء مستغانم، ولدراسة تفصيلية على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

في المبحث الأول سنحاول اعطاء تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم

وفي المبحث الثاني سوف نتطرق الى واقع التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

اما في المبحث الثالث فسوف نتطرق الى دور التدقيق الداخلي في تحسين اداء مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء مستغانم

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري.

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم، أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم، والهيكل التنظيمي العام لهذه المؤسسة.

المطلب الأول: لحمة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

1- تعريف ميناء مستغانم: ميناء مستغانم كجميع الموانئ مصادره من تقديم خدمات ورسوم جبائية، ومفهوم الميناء هو مفهوم حكومي إلى جانب أهمية نشاطه في الاقتصاد الوطني عامة و الجهوي خاصة، وكذلك تتعدد خصائصه بالنسبة للتشكيلات الاقتصادية .

عموما احتكاك الميناء بالبواخر ليس له دوائر اختصاص سلطات الميناء بل يخص أكثر السياسة الوطنية، ومختلف العملاء الاقتصاديين وهذا الأخير مستقل لهذه السلطة حيث تستطيع التصرف سلبيا عند حدوث أي خطأ في فعالية نشاط الميناء.

1-نشأة الميناء

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حادا يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة، استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833، بـ"مرسى الغنائم" ومن هنا سميت المدينة "مستغانم".

في سنة 1848، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881.

انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة.

تلك ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890و 1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941، تم انشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 وبداية .1959

2-نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

تأسست مؤسسة ميناء مستغانم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 اوت 1982.

ورثت مؤسسة الميناء ابتداءا من شهر نوفمبر 1982م الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحل (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلة ايضا (SONAMA)كما اسندت اليها من جهة اخرى مهام القطر الموكولة فيما قبل للشركة الوطنية للملاح (CNAN).

في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي الى شركة عمومية اقتصادية / شركة ذات اسهم راس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة الموانئ « SOGEPORTS » تحمل السجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانون التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م، انيط الى مؤسسة ميناء مستغانم انجاز كل العمليات التجارية المالية ، الصناعية والعقارية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008 تم رفع راس مال الشركة الى 500.000.000 دج.

في شهر جانفي 2004 تم انشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم، وجدت هذه المؤسسة بموجب انعقاد مجلس الحكومة في 13 اوت 2003 المكرس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد الى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الاجتماع العام الاستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم وميناءي صلامندر وسيدي لخضر.

4- الموقع الجغرافي:

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو ما بين خطي عرض 35 و56 درجة شمالا وخطي طول 00 و05 درجة شرقا، كما أن موقعه استراتيجي إذ يرتبط بجميع الطرق المؤدية إلى الجنوب مثل معسكر، تيارت، البيض. أما غربا فيأخذ طريق أرزيو حيث يقع في مفترق الطرق المؤدية إلى خارج المدينة مما أتاح له لعب دور هام في الحركة الاقتصادية في المنطقة الغربية للبلاد.

4-1 كاسرة الأمواج: بطول 1830م.

4-2 المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100م وعمق 12م.

4-3 الاحواض: هناك حوضين:

4-3-1 الحوض الاول: بمساحة مائية تقدر ب 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6.77م و 8.17م.

4-3-2 الحوض الثاني: بمساحة مائية تقدر ب 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6.95م و 8.22 م.

4-4 الأرصفة: تحتوي على 10 محطات رسو بطول كلي يصل الى 1296 متر خطي مقسمة كما يلي:

4-4-1 الرصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0).

4-4-2 رصيف الغرب: 412 متر خطي (المحطة 1، 2 و3)

4-4-3 الرصيف الجديد : 217 متر خطي (المحطة الجديدة 8، 9)

4-4-4 رصيف الاستقلال: 270 متر خطي (المحطة 4 و5)

4-4-5 الرصيف الجنوبي الغربي: 280 متر خطي (المحطة 6 و7).

4-5 أرضية التخزين: بمساحة 44.430م^2.

4-6 مراب السيارات: بمساحة 24.000 م^2.

4-7 مراب الحاويات: بمساحة 15000م^2 وقدرة معالجة 15.000 حاوية سنويا.

4-8 المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 7455م^2 تستخدم ثمانية مخازن لأغراض تجارية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم

مؤسسة ميناء مستغانم كغيرها من المؤسسات تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في ظل الخصائص التي تميزها.

1- أهداف مؤسسة ميناء مستغانم

تسعى مؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.

- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).

- كون الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.

- تسيير أملاك الدولة

- تسيير الاستثمار وتطوير ميناء مستغانم.

- استغلال الوسائل والتجهيزات المينائية.

- تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة البنيات الفوقية للميناء.

- تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ المينائية.

- تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية والعقارية المرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالهدف الاجتماعي.

2- مميزات وخصائص مؤسسات ميناء مستغانم

تتميز مؤسسة ميناء مستغانم بـ:

- موقع جيواستراتيجي هام.

- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية.

- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة

- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر.

- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة.

- حماية جيدة البضائع.

- تنوع طرق تسليم البضائع.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

الشكل رقم 03-01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

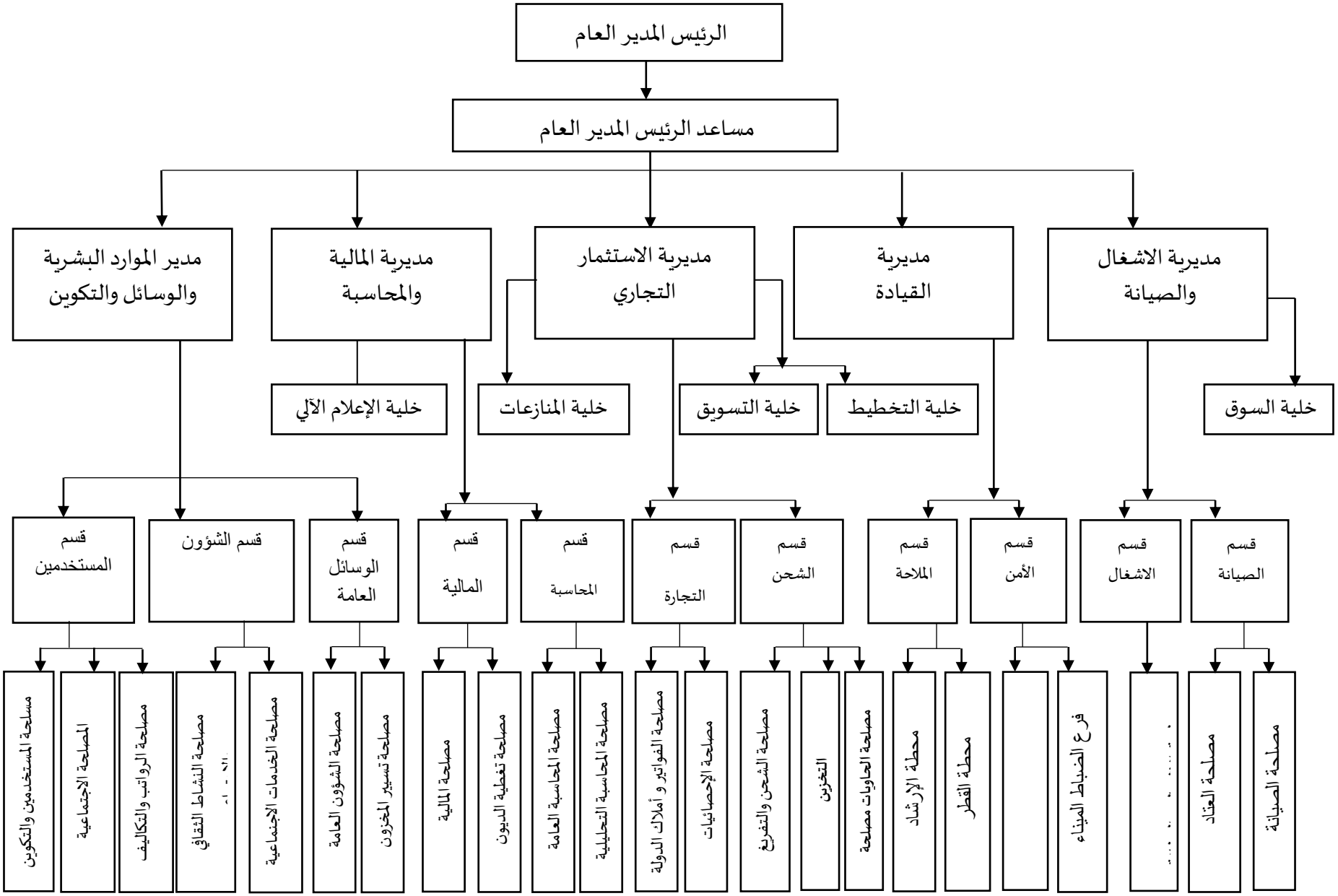
الرئيس المدير العام
مساعد الرئيس المدير العام
مديرية الاشغال والصيانة
مديرية القيادة
مديرية الاستثمار التجاري
مديرية المالية والمحاسبة
مدير الموارد البشرية والوسائل والتكوين
خلية السوق
خلية التخطيط
خلية التسويق
خلية المنازعات
خلية الإعلام الآلي
قسم الصيانة
قسم الاشغال
قسم الأمن
قسم الملاحة
قسم الشحن
قسم التجارة
قسم المحاسبة
قسم المالية
قسم الوسائل العامة
قسم الشؤون
قسم المستخدمين
مصلحة الصيانة
مصلحة العتاد
فرع الضباط الميناء
محطة القطر
محطة الإرشاد
مصلحة العاويات مصلحة
التخزين
مصلحة الشحن والتفريغ
مصلحة الإحصائيات
مصلحة الفواتير و أملاك الدولة
مصلحة المحاسبة التحليلية
مصلحة المحاسبة العامة
مصلحة تغطية الديون
مصلحة المالية
مصلحة تسيير المخزون
مصلحة الشؤون العامة
مصلحة الخدمات الاجتماعية
مصلحة النشاط الثقافي
مصلحة الرواتب والتكاليف
المصلحة الاجتماعية
مصلحة المستخدمين والتكوين

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم

1- المديرية العامة:

وظيفتها التسيير، المراقبة، التنظيم والسهر الحسن للمؤسسة، ترتب وتراقب جميع مديريات المؤسسة وتفرض سلطتها عليهم وتتكون من:

1-1- رئيس مدير عام: هو الممثل الوحيد القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة حيث يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين والذين يصغرونه درجة في هيكل المؤسسة.

1-2- مساعد مدير عام: ويعتبر المستشار القانوني للمدير العام حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وفي كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

1-3- مساعد الأمن الداخلي: وهو الشخص المخول قانونا بحفظ الأمن والسلامة داخل الخرم المؤسساتي ومعانية يشرفون على الحفظ من الأخطار المادية والبشرية وتصدي لكل الأخطار المحتملة.

1-4- مكتب التنسيق العام: وهو الذي يتولى جميع الأعمال التي يصدرها المدير العام إليه، والمتمثلة في تبليغ المراسلات الداخلية مع جميع المديريات والحفاظ على التسيير الحسن والسكينة للمديرية ومنع دخول الأجانب.

1-5- خلية التدقيق: هذه الخلية على علاقة مباشرة بالإدارة العامة وتتمثل مهامها في التأكد من احترام إجراءات التسيير، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

2- مديرية الموارد البشرية

تهتم مديرية الموارد البشرية بتنظيم وتنسيق ومراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل العامة للمؤسسة، تتكون هذه المديرية من الفروع التالية.

2-1- قسم المستخدمين والتكوين: يقوم هذا القسم بالإشراف والمراقبة تطبيق سياسة المؤسسة في إطار التسيير المستخدمين، كما يقوم بإعداد برامج التكوين والحرص على تطبيقها، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار المصاريف المستخدمين، ويتكون من المصالح التالية:

2-1-1- مصلحة المستخدمين والتكوين: تهتم هذه المصلحة بإعداد القرارات المتعلقة بتسيير المستخدمين، كما تسهر على تطبيق إجراءات التوظيف، وتصنيف المستخدمين، وتقوم بإعداد وتنظيم برامج التكوين والسهر على تطبيقها.

2-1-2-مصلحة الأجور والتكاليف: وهي المصلحة التي تشرف على دفع الأجور المستخدمين وتكاليف العمل من منح ومكافئات نظير العمل التي يقوم به العامل خلال الشهر الواحد وطوال مدة تواجده في المؤسسة، والاستفادة كذلك من باقي الأرباح التي تحققها المؤسسة.

2-1-3- المصلحة: تهتم هذه المصلحة بملفات حوادث العمل، التوقف عن العمل بسبب المرض، تعويضات الطبية وطب العمل.

2-2- قسم الوسائل العامة: يهتم قسم الوسائل العامة بتسيير الوسائل العامة، ويتكون من مصلحتين.

2-2-1- مصلحة الوسائل العامة: وهي المصلحة التي تشرف على جميع العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة من شراء التجهيزات الضرورية كالعتاد والآلات المساعدة على تنفيذ العمل وقطاع غيار مختلف المركبات وقطاع الغيار الخاص بالقاطرة ومختلف العتاد من (كومبيوتر، آلات النسخ، مكاتب، كراسي) بالإضافة إلى مستلزمات المكتب من أقلام وأوراق... إلخ. كما تشرف مباشرة على جميع المهام التي يقوم بها أعوان المؤسسة أثناء تنفيذ أعمالهم في المهام الخاصة بداخل وخارج الوطن.

2-2-2- مصلحة تسيير المخزون: تقوم مصلحة تسيير المخزون بتسيير المخزون، وتقوم بعملية جرد لهذه المخزونات.

2-3- قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم قسم الشؤون الاجتماعية بتسيير الأنشطة الاجتماعية والثقافية في المؤسسة ويتكون من مصلحتين:

2-3-1-مصلحة الخدمات الاجتماعية: وهي المصلحة التي تشرف وتعالج الجانب الاجتماعي للعامل من خلال القيام بتأمينه لدى مصالح الضمان الاجتماعي لكي يتمكن من القيام بمهامه وهو مؤمن من كل الأخطار التي قد تصيبه سواء كانت حوادث عمل أو أمراض مهنية واستفادته من منح وتعويضات أثناء كامل مدة العجز أو المرض ومن جميع التأمينات الاجتماعية مثل المنح المدرسية، فترة الأمومة بالنسبة للنساء... إلخ.

2-3-2- مصلحة النشاط الرياضي والثقافي: وهي المصلحة التي تشرف مباشرة على جميع الأنشطة الرياضية والترفيهية التي تتم في برمجة رحلات سياحية خلال الأعياد الموسمية والموسم *******

أما الأنشطة الرياضية فتتمثل في برمجة لقاءات في كرة القدم بين عمال الشركة والعمال التابعين لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لتوحيد العمال وإشعارهم بروح التضامن والإخاء فيما بينهم.

3- قسم الوسائل العامة:

ينقسم هذا القسم إلى قسمين:

3-1- مصلحة الشؤون العامة.

3-2- مصلحة تسيير المخزون.

4- 1-قسم الشحن :

4-1-1-مصلحة الشحن والتفريغ: هي المصلحة المختصة والمشرفة على جميع عمليات الشحن والتفريغ للسفن الراسية بمرفأ الميناء أو التي تنتظر دورها للرسو، وتتطلب عملية الشحن والتفريغ يد العاملة مؤهلة وغير مؤهلة، كما تتطلب آلات ورافعات لتنفيذ العمل المنشود، وعملية الشحن والتفريغ هي أهم عملية في مفهوم النشاط التجاري في كونها تمثل مجموعة السلع والبضائع التي يتطلب شحنها وتفريغها يدل على الكثير من العناية والصرامة والاحتراس أثناء العملية، كما تتميز مصدرها كونها بضاعة خطيرة أو سرية التلف أو باهضة الثمن.

4-1-2-مصلحة التخزين: تأخذ على عاتقها البضائع المفرغة من البواخر وكذلك تلك المعدة للتسليم، كما شهر على الاستخدام العقلاني للمساحات المعدة للتخزين، وتراقب وترسل مستندات التخزين إلى مصلحة القوانين.

4-1-3- مصلحة الحاويات: وهي المصلحة المختصة على الإشراف الكامل على الحاويات الموجودة داخل الميناء، ومعرفة محتوياتها وفرزها.

4-2- القسم التجاري: ينظم مهام مصلحة الفواتير، الأملاك والإنشاءات المتخصصة، يسهر على ترجمة وتطبيق سلم والأثمان المعمول به، وينقسم إلى مصلحتين.

4-2-1- مصلحة الفوترة وأملاك الدولة: هي تلك الأملاك والإنشاءات المتخصصة ومتلفة بمتابعة دخول السفن، إنشاء الفواتير ومراقبة المستندات التي تساهم في إعدادها.

4-2-2- مصلحة الإحصائيات: تقوم بإعداد الدوريات الإحصائية

4-3- خلايا مديرية الاستثمار التجاري: تضم مديرية الاستثمار التجاري الخلايا التالية:

4-3-1- خلية الدراسات والتخطيط: وهي الخلية التي تقوم بإعداد مخططات شهرية وسنوية توضح فيها نسبة النشاط التجاري لكل شهر مع إحصاء عدد السفن الراسية خلال الشهر الواجد وتحديد نوعية حمولة كل سفينة على حدة ووضع مقارنة حول نسبة النشاط لكل شهر مقارنة مع الشهر الذي يليه، كما توضح مخططات نسبة النشاط التجاري بالنسبة للسنة الواحدة ومقارنتها بالسنة التي قبلها لتحديد نسبة التطور الحاصل إذا وجد، وتوضح المخططات وضعية السنة المقبلة وتحدد فيها الأهداف والأرقام التي تهدف المؤسسة للوصول إليها وهذا عن طريق وضع احتمالات تقريبية.

4-3-2- خلية التسويق: وهي الخلية التي يتمحور دورها الأول في التعريف بالميناء ودوره الجيو استراتيجي بمنطقة الغرب الجزائري كونه يعتبر همزة وصل بيت الغرب الجزائري ومنطقة الوسط والجنوب الجزائري، وما يوفره من امتيازات تجعله الميناء الأمثل لعملية التصدير والاستيراد، وتتمثل هذه الامتيازات في الموقع الجغرافي التحفظات الجمركية...إلخ

3-3-4- خلية المنازعات: وهي الخلية المختصة في المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العمل، فهي قد تكون منازعات ناتجة عن إخلاء أحد المتعاملين مع المؤسسة بالتزامات أو نتيجة اعتراض هذا المتعامل على ظروف العمل أو الزيادات المالية أو على أي أشكال من شأنه أن يؤثر على صحة التعاملات التجارية.

كما يمكن أن يكون النزاع بين المؤسسة وأحد العمال وهو النزاع الذي يندرج ضمن إطار نزاعات العمال الفردية كارتكاب العامل لخطأ من الدرجة الثالثة استلزم قطع علاقة العمل (أي فصله)، لذا يلتزم هذا العامل بالدفاع عن حقوقه والدخول مع المؤسسة في نزاع يتولى النظر فيه المحكمة الاجتماعية.

كما يمكن أن يكون النزاع جماعي وهو ما يعرف بنزاعات العمل الجماعية، حيث يدخل جميع العمال في نزاع مع المؤسسة ممثلين في ممثلهم النقابي نتيجة رفض صاحب العمل (المؤسسة) تنفيذ الالتزام مثلا (الزيادة في الأجور)

5- مديرية قيادة الميناء: وتقوم بتأمين حركة الملاحة (دخول السفن، خروجها، تحويلها من مركز رسوها إلى آخر)، وتأمين الحدود المينائية وتتكون من قسمين:

5-1- قسم الملاحة: ويشرف مباشرة على جميع البحارة النائبين لها والملزمون بتنفيذ الأوامر الصادرة لهم من طرف مسئوليهم المباشرين، ويلزم أن يكون هؤلاء البحارة متمتعين بشهادات تبرز كفاءة كل بحار على حدة ودرجة التصنيف حيث بدون هذه الشهادة لا يمكن لهؤلاء البحارة أن يتولى مهامهم في المؤسسة وهي تتنوع بتنوع مؤهلات كل بحار على حدة ويتكون من:

5-1-1- محطة القاطرة: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف القاطرة سواء عند مغادرتها له لتنفيذ المهام المنيطة بها أو أثناء العودة من تنفيذ هذه المهام، حيث يمنع منعا باتا على أي سفينة أخرى مهما كان نوعها أن تتوقف في المكان المخصص للقاطرة لأنه يشكل عائق يحول عليها تنفيذ أعمالها بطريقة سليمة.

5-1-2- محطة سفينة الإرشاد: وهو المكان المخصص فعليا لوقوف سفينة الإرشاد المخصصة لنقل أثناء كل مهمة سواء كان ذلك عند إدخال السفن أو إخراجها من الميناء، باعتباره المسؤول الأول على عملية إدخال وإخراج السفن وبدونه لا يمكن أن تتم العملية.

5-2- قسم الأمن: ويختص في حفظ الأمن من كل الأخطار التي من شأنها أن تشكل تهديدا مباشر على حياة العمال، وحفظ الصحة وذلك بالحرص على نظافة المحيط المخصص للعمل، وتفادي بذلك كل أنواع الأمراض التي يصاب بها العامل أثناء توليه العمل، ويتفرع هذا القسم إلى:

5-2-1- قسم ضابط الميناء: ويشرف مباشرة على العملية التي تسبق دخول الباخرة المخملة بالبضائع للميناء عن طريق الاتصال بربان السفينة لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالسفينة من حيث نوعية المواد المحملة (حجم السفينة، طولها، لكي ينسق تحديد الرصيف الخاص بالتوقف).

5-2-2- قسم حراس الميناء: وتتمثل مهامه في حراسة الميناء

6- مديرية الأشغال والصيانة: وهي المديرية المختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل والمتمثلة في توفير الإنارة' تعبيد الطرق، بناء الهياكل، النظافة وإزالة الأخطار التي تهدد السلامة للعمال.

أما الصيانة يقصد بها أن المؤسسة تمتلك عتاد آلات تساعد على تنفيذ العمل بصفة منتظمة وسريعة، وعليه فإن هذه الآلات قد تحتاج إلى عملية إصلاح في حالة تعرضها لعطب، فيقوم عمال مؤهلون بعملية الإصلاح لتلك الآلات، تتكون هذه المديرية من:

1-6- قسم الصيانة: يقوم الصيانة بتنسيق وتصميم ومراقبة جميع أنشطة حفظ وصيانة وإصلاح بالإضافة إلى استبدال المعدات وقطع الغيار، ويتكون من مصلحتين:

1-1-6- مصلحة الصيانة: وهي المسؤولة عن صيانة وإصلاح المعدات رفع ومناولة البضائع، وموقف السيارات والمعدات الميكانيكية.

2-1-6- قسم العتاد: مصلحة العتاد بتنظيم عمل مشغلي الآلات وتوفير ومراقبة معدات المناولة.

2-6- قسم الأشغال: يهتم قسم الأشغال بتنفيذ ومراقبة مشاريع تطوير وتهيئة الميناء وأعمال الصيانة، مصلحة الأشغال والصيانة.

المبحث الثاني: مهنة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم

يتواجد على مستوى الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم مدقق يقوم بتدقيق جميع الوظائف والعمليات التي تتم على مستوى هذه المؤسسة، ونظرا لكبر حجم مؤسسة ميناء مستغانم وتنوع نشاطاتها، يتم اقتراح تدعيم خلية التدقيق في هذه المؤسسة بمدقق محاسبي ومالي، ومدقق الأداء، وذلك من أجل تسهيل وتفعيل عمليات التدقيق التي تكتسي أهمية بالغة في اتخاذ القرارات المناسبة والسير الحسن للمؤسسة.

المطلب الأول: الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

امتثالا لدليل التدقيق الداخلي الذي أعدته شركة تسيير الموانئ، فإن وظيفة التدقيق في المؤسسة هي وظيفة تابعة مباشرة للإدارة العامة، مما يضمن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي عن أدائه لمهامه.

ومن أجل تسهيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة يتم اقتراح هيكل تنظيمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02-03: الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

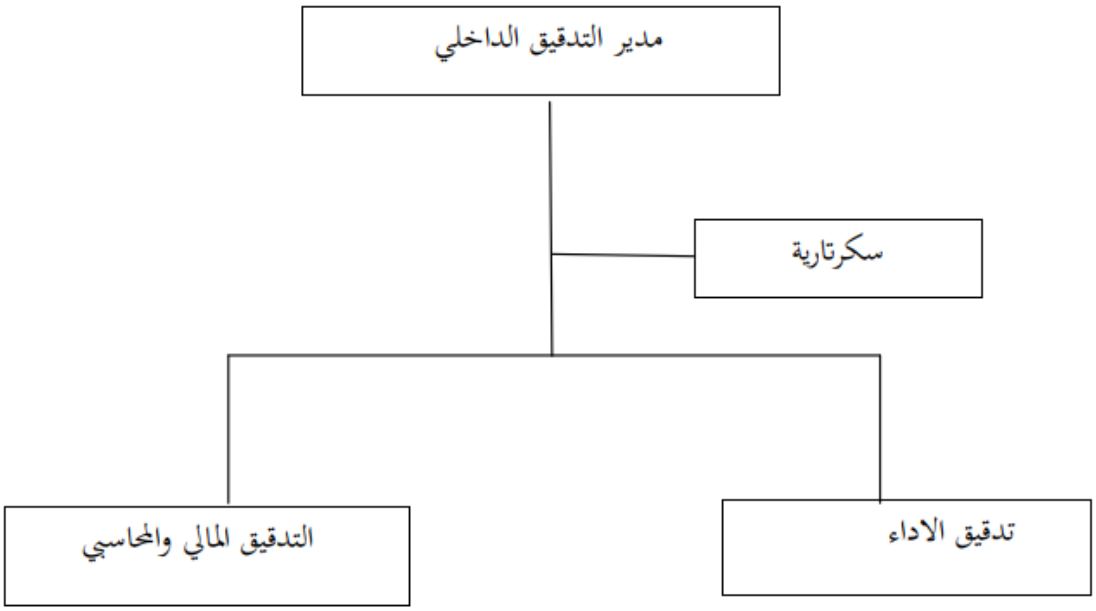

المصدر: خلية التدقيق، مؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الثاني: العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم

يقوم المدقق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم بتقديم جميع التقارير الخاصة بعمليات التدقيق الى المديرية العامة، حيث يساعد جميع المديريات الاقسام، والمصالح من أجل تطوير الاداء وتحسين العمل.

1- علاقة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم مع التدقيق الخارجي:

- يتأكد المدقق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم من مدى تطبيق التوصيات والإرشادات التي قام بها المدقق الخارجي، اثناء قيامه بتدقيق حسابات المؤسسة.

- يعتمد المدقق الخارجي على تقارير المدقق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم من أجل إبداء رأيه في مجال معين.

2- مجال التدخل

- تمارس وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم بدون قيود اثناء تدخل المدقق الداخلي حيث كل الانظمة والعمليات والوظائف والأنشطة المتواجدة على مستوى هذه المؤسسة تخضع لعملية التدقيق الداخلي.

- المدقق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم له الحق في الحصول على جميع الوثائق والمعلومات الضرورية من اجل تنفيذ مهامه.

3- أخلاقيات المهنة

عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم لابد أن تتوفر في المدقق مجموعة من الخصائص منها:

- النزاهة والاستقامة
- الموضوعية
- استقلالية
- الثقة والسرية
- الكفاءة المهنية.

المطلب الثالث: دعم خلية التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم

نظرا للتعاملات المتنوعة التي تقوم بها المؤسسة وكثرة تدفق المعلومات المحاسبية والمالية، يتم اقتراح تدقيق محاسبي ومالي تابع إلى الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق في هذه المؤسسة.

1- مهمة التدقيق المحاسبي والمالي

يقوم المدقق المحاسبي والمالي بفحص مصداقية وصحة وشرعية وعدالة المعلومات المحاسبية والمالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما.

2- تنظيم العمل

- التأكد من التسجيل المحاسبي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما؛
- التأكد من صحة وتوزيع الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالدورات المحاسبية الأخرى؛
- تحديد الأخطاء والغش؛
- التحقق من تنظيم الأوضاع المالية في إطار الجوانب المالية والمحاسبية والاقتصادية؛
- إعداد التقرير في الوقت المحدد وفقا للمعايير المقبولة عموما.

3- علاقة المدقق المحاسبي والمالي مع الهياكل الأخرى

- تقديم التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي؛
- يعمل بالتنسيق والتعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير وتحسين العمل.

4- مؤهلات المدقق المحاسبي والمالي

- التعليم العام أي يجب الحصول على شهادة جامعية في المحاسبة والمالية؛
- التكوين المهني في التدقيق المحاسبي والمالي والمعايير IAS/IFRS؛
- الخبرة المهنية فالحد الأدنى هو 5 سنوات في المحاسبة والمالية.

5- مقاييس التقييم

- الانتهاء من مهام التدقيق المحاسبي والمالي في الوقت المناسب؛
- تقديم توصيات بناءة؛
- الامتثال للقوانين وأخلاقيات المهنة.

المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين أداء مؤسسة ميناء مستغانم

يتم قياس الأداء المالي والحكم عليه بمؤشرات مالية ويتم احتسابها من خلال القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا وعلى هذا الاساس سنقوم بعرض الاصول والخصوم وكذا جدول حسابات النتائج وتحليل بعض النسب المعرفة وضعية المؤسسة المالية

المطلب الأول: الميزانية المالية لأصول مؤسسة ميناء مستغانم

سنعرض من خلال الجدول التالي عناصر الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترتين 2018/ 2019.

الجدول رقم (03-01): الميزانية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم جانب الاصول ل 2018/ 2019

البيان	2018	2019
أصول غير جارية		
تثبيتات معنوية	3289704.18	1736233.34
تثبيتات عينية	38076147.97	4738825824.00
مباني	1150625373.71	996270832.10
تثبيتات عينية أخرى	2656950774.26	3742554984.9
تثبيتات جاري إنجازها	1075622707.37	1172685991.97
تثبيتات مالية	6000405000.00	4596000000.00
مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	-	-
سندات اخرى مثبتة	6000000000.00	4596000000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	405000.00	-
ضرائب مؤجلة على الأصل	139818249.87	152944821.29
مجموع الأصول غير الجارية	11026711809.39	10662192870.6
أصول جارية		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	167152574.18	161470008.64
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1299238203.55	987477882.06
الزبائن	716754525.35	545141996.14
المدينون الأخرون	15340508.20	15537206.88

الضرائب وما شابهها	567143170.00	426798679.04
الموجودات وما شابهها	3372334803.68	4154399322.53
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	-	23000000000.00
الخزينة	3372334803.68	1854399322.53
مجموع الأصول الجارية	4838725581.41	5303347213.23
المجموع العام للأصول	15865437390.80	15965540083.83

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

ثانيا: الميزانية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم جانب الخصوم ل 2018 / 2019

الجدول رقم (03-02): الميزانية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم جانب الخصوم ل 2018 /2019

البيان	2018	2019
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	4000000000	4000000000
علاوات واحتياطات	8456423489.34	916582155.01
فارق اعادة التقييم	43669495.20	43669495.20
نتيجة صافية	1196558665.67	958110763.24
ترحيل من جديد	(0.0)	(0.0)
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	13696651650.21	14198362413.45
خصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	0.0	0.0

ضرائب (مؤجلة مرصود لها)	8580	29834761.03
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	669347348.23	683439641.23
مجموع الخصوم غير الجارية	669355928.23	713274402.26
خصوم جارية		
موردون وحسابات ملحقة	561784430.65	56201827.67
دائنون آخرون	6000	56910
ضرائب وديون شبه جبائية اخرى	795366724.85	833469060.4
ديون جارية اخرى	142272656.86	164175470.05
مجموع الخصوم الجارية	1499429812.36	1053903268.12
المجموع العام للخصوم	15865437390.80	15965540083.83

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

ثالثا: جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2018/ 2019

الجدول رقم (03-03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2018/ 2019

البيان	**2018**	**2019**
خدمات مقدمة	2852542938.27	2695133203.49
مبيعات أخرى	1176640037.98	992975096.28
1- انتاج السنة المالية	4029189276.25	3688108299.77
مشتريات مستهلكة	(119360604.42)	(13579957845.14)
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	(237743079.11)	(200431279.75)
2- استهلاك السنة المالية	(357103683.53)	(336231124.89)
3- القيمة المضافة للاستهلاك (1-2)	3672085592.72	3351877174.88
أعباء المستخدمين	(1477233422.72)	(1527645071.77)
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	(115567965.46)	(118006150.30)
4- الفائض الاجمالي للاستغلال	2079284204.54	1706225952.81

منتجات عملياتية أخرى	262961267.86	43446689.59
أعباء عملياتية أخرى	(1814050084.30)	(38972330.93)
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	(1079350952.35)	(1209978227.07)
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	373166935.70	644151710.05
5- النتيجة العملياتية	1454656371.25	1144873794.45
منتوجات مالية	184248651.59	189949819.55
أعباء مالية	(1906786.23)	(82236041.15)
6- النتيجة المالية	182377865.36	181713778.40
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	1637034236.61	1326587572.85
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	(441876280)	(351777200)
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	1400709.06	(16699609.61)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	4849602131.40	4565656518.96
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(3653043465.73)	(3607545755.72)
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1196558665.67	9581107663.24
9- النتيجة الصافية للسنة المالية	1196558665.67	9581107663.24

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الجدول رقم (03-04): جانب أصول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2018/ 2019

البيان	2018	2019
الأصول ثابتة	11026711809.39	10662192870.6
النسبة	%69.5	%66.78
أصول متداولة	4838725581.41	5303347213.23
النسبة	%30.5	%33.22
مجموع الأصول	15865437390.80	15965540083.83

النسبة	%100	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

من خلال الاطلاع على أصول المؤسسة لسنتي 2018 / 2019 نلاحظ ما يلي:

تناقص مستمر في قيم الأصول الثابتة حيث كانت في سنة 2018 تقدر ب : 11026711809.39 دج و سنة 2019 قدرت ب 10662192870.6 قد يكون السبب هذا الانخفاض راجع إلى أن المؤسسة قد تنازلت عن بعض الأصول.

بينما سجلت الأصول المتداولة خلال سنوات الدراسة تطورا حيث قدرت سنة 2018 ب 4838725581.41 وأصبحت في 2019 تقدر ب 5303347213.23 وهذا الارتفاع راجع لارتفاع قيمة الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الاخرى والتي كانت منعدمة خلال سنة 2018.

أما بالنسبة لمجموع الاصول فنلاحظ ارتفع خلال سنوات الدراسة حيث قدرت سنة 2018 ب 15865437390.80ووصلت الى 15965540083.83سنة 2019 ويعود هذا الارتفاع إلى التطور الموجب للأصول غير الجارية والتي ارتفعت بنسبة 3.30%.

الجدول رقم (03-05): جانب خصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء مستغانم لسنتي 2018/ 2019

البيان	2018	2019
أموال دائمة		
الأموال الخاصة	13696651650.21	14198362413.45
النسبة	%86.33	%88.93
ديون طويلة الأجل	669355928.23	713274402.26
النسبة	%4.22	%4.46
مجموع الأموال الدائمة	14366007578.44	14911636815.71
النسبة	90.55	93.40

ديون قصيرة الأجل	1499429812.36	1053903268.12
النسبة	9.45	6.60
مجموع	15865437390.80	15965540083.83
النسبة	%100	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

من خلال الجدول يمكن اظهار بعض التغيرات التي طرأت على عناصر الخصوم:

نلاحظ ارتفاع مستمر في قيم الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة 2018 و2019 حيث قدرت ب 13696651650.21سنة 2018 وارتفعت لتصبح 14198362413.45 في 2019 ويعود ذلك الى ارتفاع العلاوات والاحتياطات المدمجة سنة 2019.

بينما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في مجموع الأموال الدائمة سنة 2019 حيث قدرت ب14366007578.44 سنة 2018 وارتفعت لتصبح 14911636815.71 سنة 2019 هذا الارتفاع نتيجة زيادة قيمة كل من الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) والمؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا.

كذلك نلاحظ ان الديون قصيرة الأجل انخفضت سنة 2019 مقارنة مع 2018 ويرجع سبب هذا التراجع إلى فيعود الى انخفاض قيمة الموردون والحسابات الملحقة.

أما في ما يخص مجموع الخصوم فنلاحظ أنه ارتفع خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من ديون طويلة الأجل و الأموال الخاصة والذي صاحبه انخفاض في ديون قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: إجراءات تدقيق القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم

كما أشرنا سابقا إلى أن القوائم المالية هي وسيلة للاطلاع على المعلومة المالية تفيد في عملية اتخاذ القرار السليم، لذا سنحاول ذكر كيفية اجراء عملية تدقيق الداخلي للقوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

أولا: تدقيق اصول المؤسسة

يظهر لنا في الميزانية جانبا الايمن والذي يمثل الأصول وهذه الأخيرة تتكون من الأصول الثابتة، الأصول المتداولة

1/ تدقيق الأصول الثابتة

الأصول الثابتة هي التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة طويلة مما يميزها بقلة حركتها ودوامها، هذا ما يدفع المدقق إلى القيام بالفحوصات من اجل التأكد من تواجدها لدى المؤسسة ونختصر هذه الفحوصات فيما يلي:

الكمال: يقوم المدقق فيها بالتأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية بالنسبة إلى كل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر والقيام بالمراجعة المستندية والمحاسبية للتأكد من تسجيل كل الاضافات الجديدة وحذف كل التنازلات كما ينبغي التأكد من صحة الإهتلاكات وتسجيلها.

الوجود: يقوم بالتأكد من الوجود الفعلي للأصول بما هو مسجل فعلا في الدفاتر المحاسبية.

التقييم: يعمل المدقق على التحقق من صحة التقييم للأصول من خلال تسجيل ثمن شراءه إضافة إلى المصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليه كما انه يتحقق من صحة حساب وتسجيل اهتلاكه تبعا للطريقة المحددة.

التسجيل المحاسبي: يعمل المدقق على التحقق من ان المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة وان كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه.

2/ تدقيق الاصول المتداولة

تتكون من مختلف المخزونات بمختلف أنواعها إضافة إلى حقوق المؤسسة لدى الغير حيث يمكن للمدقق القيام بالفحوصات من بينها علاقة المؤسسة بالغير من جهة حقوقها عليهم وكذلك الأموال الجارية أما فيما يخص الصندوق والحسابات الجارية لدى البنك يتم تدقيقه كما يلي:

- المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد المادي
- التأكد من أن المخزونات ملك المؤسسة
- فحص طريقة تقييم المخزونات
- التحقق من الموجودات بالتأكد من كمية المخزون المتبقية في مخازن المؤسسة
- التأكد من قيمة المخزون حسب الجرد
- فحص حسابات الموردين المسددة.

ثانيا: تدقيق الخصوم لمؤسسة ميناء مستغانم

- رؤوس الأموال الخاصة
- الخصوم الغير جارية
- الخصوم الجارية.

1/ رؤوس الأموال الخاصة

تعتبر اهم جزء من مصادر التمويل وتعرف على أنها مجموعة المصادر والتمويل التي يحضرها أصحاب المشروع أو الملاك عند تأسيس المؤسسة وكذلك الأموال المتراكمة جراء نشاطاتها والتي تترك تحت تصرف المؤسسة.

ومن بين الفحوصات التي يجريها المدقق نذكر ما يلي:

- مراقبة الحد الأدنى القانوني فيما يخص مبالغ الأموال الخاصة
- تدقيق الأرصدة الافتتاحية مع أوراق عمل السنة المالية وأرصدة الاقفال مع دفتر الاستاذ والميزانية
- فحص الأقساط المتأخرة والتأكد من اتخاذ المؤسسة للإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقها
- الاطلاع على الاجراءات الخاصة بتأسيس المؤسسة ونظامها الداخلي
- التأكد من احترام النسبة القانونية في تكوين الاحتياطي القانوني

2/ الخصوم غير الجارية

تتمثل في القروض والديون المالية وهي عبارة عن مجموعة من الالتزامات الناتجة عن العلاقة بين المؤسسة والمتعاملين خارج المؤسسة مثل البنوك ومن طرق الفحص ما يلي:

- فحص عقود القروض المالية وما تتضمنه من شروط
- التحقق من كيفية حساب أقساط الممنوحة للبنك وكذلك معدلات أقساط الفائدة
- التأكد من أن كل الديون المرتبطة بالمؤسسة قد تم تسجيلها.

3/ الخصوم الجارية

يتمثل هذا الجزء في مجموعة الديون التي تمثل أكثر استحقاقا وأكثر سداد في الوقت القريب ويتم فحصها من قبل المدقق على النحو التالي:

- تدقيق الفواتير للتحقق من المبالغ والرسوم المطبقة
- الاطلاع الدوري على التصريحات لإدارة الضرائب
- التأكد من التسجيلات المحاسبية للفواتير ومقارنتها مع طلبات الشراء المرسلة للموردين.

المطلب الثالث: قياس وتحليل الأداء المالي في المؤسسة

بعد أن قمنا بتقديم المؤسسة والتعرف على المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية وتقديم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وكيفية انجاز مهمة التدقيق فيها سنتطرق الى كيفية قياس وتقييم الأداء المالي فيها من خلال القيام بعملية مقارنة لأدائها خلال سنتي 2018 و2019

أولا: باستخدام نسب الهيكلة المالية

الجدول رقم (03-06): نسبة الهيكلة المالية لمؤسسة ميناء مستغانم

النسبة	العلاقة	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	1.30	1.39
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.24	1.33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

1- نسبة التمويل الدائم : تقيس هذه النسبة درجة تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة حيث نلاحظ أن النسب التي حققتها المؤسسة خلال سنتي 2018 و2019 والتي قدرت ب 1.30 و1.39 كانت أكبر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، وحققت فائض أي وجود رأس مال عامل دائم موجب وبالتالي يمكن القول في هذه الحالة أن المؤسسة متوازنة ماليا.

2- نسبة التمويل الذاتي: تقيس هذه النسبة درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، فمن خلال النتائج المحققة من طرف المؤسسة خلال سنتي 2018 و2019 والتي قدرت بنسب 1.24، 1.33 على التوالي نلاحظ أن هذه النسب تفوق الواحد الصحيح، وذلك يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل خاص موجب وقد يؤدي ذلك إلى وجود خلل في السياسة المالية نتيجة الاعتماد الكبير على الأموال الخاصة مما يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة، وبالتالي عدم استغلال الأثر الايجابي للرفع المالي ما دام لديها قدرة الحصول على القروض.

الجدول رقم (03-07) نسبة المديونية لمؤسسة ميناء مستغانم

النسبة	العلاقة	2018	2019
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	13.67	11.07

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

- نلاحظ ان نسبة قابلية السداد أقل من 50% يعني ان المؤسسة لديها القابلية والقدرة على تسديد التزاماتها تجاه الغير.

ثانيا: باستخدام نسب السيولة

جدول رقم (03-08) نسبة السيولة لمؤسسة ميناء مستغانم

نسب السيولة	العلاقة	2018	2019
نسبة التداول	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	3.22	5.03
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة	3.11	5.01

نسبة السيولة الجاهزة	النقدية / ديون قصيرة الأجل	2.24	1.75

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

1- نسبة التداول: نلاحظ خلال سنة 2019 ارتفعت هذه نسبة حيث قدرت ب 5.03 وذلك نتيجة ارتفاع الأصول المتداولة وانخفاض الديون قصيرة الأجل، وعليه فالمؤسسة في وضعية جيدة من حيث السيولة.

2- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أنه خلال سنة 2019 ارتفعت هذه النسبة حيث قدرت ب 5.01 وذلك راجع الى ارتفاع كل من المدينون الآخرون وأموال الخزينة مقابل انخفاض الديون قصيرة الأجل.

3- نسبة السيولة الجاهزة : نلاحظ أنه في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة حيث قدرت ب 1.75 وذلك راجع الى انخفاض أموال الخزينة.

ثالثا: قياس الأداء المالي بواسطة نسب المردودية

الجدول رقم (03-09): نسب المردودية لمؤسسة ميناء مستغانم

النسبة المردودية	العلاقة	2018	2019
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الاعمال خارج الرسم	%29.69	%25.97
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	%8.73	%6.74

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

1- المردودية التجارية: نلاحظ انخفاض المردودية التجارية خلال سنة 2019 بنسبة 25.97%، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من النتيجة الصافية ورقم الأعمال السنوي، إلا أن الانخفاض في النتيجة الصافية كان أكبر من الانخفاض في رقم الأعمال السنوي.

2- المردودية المالية: شهدت هذه النسبة انخفاضا خلال سنة 2019 لتصل إلى 6.74% على التوالي، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض النتيجة الصافية الذي صاحبه زيادة في الأموال الخاصة.

الجدول رقم (03-10): تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط لمؤسسة ميناء مستغانم

نسب النشاط	العلاقة	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات/ مجموع الاصول	0.25	0.23
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات/ الاصول المتداولة	0.36	0.34
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات/ الاصول الثابتة	0.38	0.69
مهلة تحصيل الزبائن	(الزبائن والحسابات المماثلة / المبيعات السنوية متضمنة الرسم) 360	95 يوم	91 يوم
مهلة تسديد الموردين	(الموردون والحسابات المماثلة المشتريات السنوية متضمنة الرسم) 360	109 يوم	11 يوم

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

1- معدل دوران مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في إدارة إجمالي الموجودات لتوليد رقم الأعمال، فبالنسبة لمعدل دوران الأصول انخفض سنة 2019 الى 0.23 دج ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض رقم الأعمال الصافي الذي صاحبه ارتفاع في مجموع الأصول خلال فترة الدراسة، وهذا يدل عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها في توليد الايرادات وبالتالي يتوجب على المؤسسة اتباع السياسات التي تؤدي الى زيادة رقم الأعمال أو التخلص من بعض الموجودات أو القيام بكلاهما معا.

2- معدل دوران الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق رقم الأعمال، حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في انخفاض سنة 2018 ب 0.34 وهذا

الانخفاض راجع إلى انخفاض رقم الأعمال الصافي مقابل زيادة الأصول الثابتة، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على استغلال الأصول الثابتة بكفاءة.

3- معدل دوران الأصول المتداولة: تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لأجل توليد رقم الأعمال، حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة انخفض سنة 2019 الى 0.96 دج. نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة أعلى من معدل دوران الأصول الثابتة، وعليه فإن الخلل يكمن في ادارة الأصول الثابتة وبالتالي ينبغي على المؤسسة تبني سياسة أكثر كفاءة لإدارة أصولها الثابتة.

4- مهلة تحصيل الزبائن: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، حيث قدرت ب91 يوم سنة 2019، وقد تجاوزت المهلة النموذجية لكن لا يمكن الحكم عليها دون مقارنتها بمهلة تسديد الموردين.

5- مهلة تسديد الموردين: تقيس هذه النسبة المدة التي تحصل عليها المؤسسة من عند الموردين حتى تسدد ما عليها من ديون اتجاههم، حيث قدرت خلال سنة 2019 فنلاحظ أن مهلة تسديد الموردين والتي قدرت ب 11 يوم أقل من مهلة تحصيل الزبائن وهذا مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة، اذ لا تتمكن من تحصيل حقوقها لمواجهة ديونها.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة ميناء مستغانم وما تطرقنا إليه في هذا الفصل من عرض واقع التدقيق المالي داخل المؤسسة وكذا إجراءات عملية تدقيق القوائم المالية في المؤسسة وكذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من عرض قوائمها المالية وتحليلها وكذا حساب المؤشرات والنسب المالية يمكننا القول أن المؤسسة تتمتع بأريحية مالية وهي بعيدة عن خطر العسر المالي، كما أن هناك تحسن في أداءها المالي منذ تطبيق التدقيق المالي في المؤسسة، أي أن التدقيق المالي ساهم في إضافة قيمة للشركة والتي انعكست على أداءها المالي، ورغم حداثة مصلحة التدقيق الداخلي في الشركة كان لها أثر ايجابي على الشركة، وذلك من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق والقرارات التي تم اتخاذها بناءا على تقريره من طرف الإدارة العليا والتي كان لها انعكاس على رقم أعمالها والنتيجة المحققة، وهذا يدل على أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات.

خاتمة

تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة بحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقائها واستمرارها وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة للتدقيق المالي، حيث تعبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومنعها.

فمن خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال دراسة ميدانية للمؤسسة المينائية لمستغانم. قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق المالي أما في الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى مساهمة التدقيق المالي في رفع أداء المؤسسة الاقتصادية أما الفصل الأخير فقد كان في شكل دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم حيث تم عرض واقع التدقيق المالي داخل مؤسسة محل الدراسة وكذا اهم إجراءات عملية تدقيق قوائمها المالية وتحليل أداء المالي.

نتائج الدراسة

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بطوريه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعة مسبقا كما يلي:

- التدقيق المالي يعطي صورة صحيحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال تحليل للقوائم المالية وتشخيص المركز المالي للمؤسسة.
- يساهم التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم من خلال تحليل وتدقيق بعض مؤشرات الأداء المالي ومعرفة الإجراءات اللازمة.
- التدقيق المالي يؤثر بشكل إيجابي في تحسين نوعية المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية.
- التدقيق المالي يقلل من فرص الغش والتزوير والأخطاء المرتكبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي .
- يساهم التدقيق المالي في إضافة قيمة للشركة والتي تنعكس على أداءها المالي، ورغم حداثة مصلحة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم كان لها أثر ايجابي عليها، وذلك من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق.

التوصيات:

على ضوء ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إتباع توصيات التي يقدمها التدقيق الداخلي كونها تخدم أهداف المؤسسة.
- ضرورة إنشاء لجنة إدارة المخاطر داخل المؤسسة ميناء مستغانم.
- ضرورة التنسيق بين وظيفة التدقيق الداخلي والوظائف الأخرى لمؤسسة ميناء مستغانم.

- تكوين الموظفين الداخليين في المدارس التابعة بها وتبسيط معايير التدقيق الدولية
- تحسيس الموظفين بأهمية التدقيق المالي وتوضيح الهدف منه.

آفاق الدراسة

إن موضوع تدقيق المالي يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن تساهم في إثراءه. وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

- أهمية التدقيق المالي في اتخاذ القرارات؛
- دور التدقيق المالي في حوكمة الشركات؛
- دور التدقيق المالي في تحسين المعلومة المحاسبية؛
- دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية؛
- دور التدقيق المالي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- دور التدقيق المالي في تعزيز التنافسية بين المؤسسات.
-

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1- خالد راغب الخطيب خليل محمود الرفاعي الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر، عمان، 1998.

2- زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، ط1، دار الراية للنشر، الأردن، 2009.

3- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان واخرون، أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية، مصر، 2004.

4- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان واخرون، أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية، مصر، 2004.

5-أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2000.

6-أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، ط2، دار الصفاء، الأردن، 2005.

7-أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر "الأصول والمهارات "، بدون ذكر دار النشر، مصر 2002.

8-الخزامي عبد الحليم أحمد، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين مكتبة ابن سيناء، مصر، 1999.

9-السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.

10-الفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطى، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2002.

11-إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دائر وائل للنشر، الأردن، 2006.

12-حسين القاضي ود. مأمون حمدان المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.

13-حسين يوسف القاضي واخرون، أصول المراجعة، ج 1، منشورات جامعة دمشق، 2014.

14-حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

15-خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات دار وائل الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012.

16-خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

17-خالد راغب الخطيب وخليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر، عمان، 1998.

18-رأفت سلامة محمود وأحمد يوسف كلبونة وعمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات النظري، ط1، دار المسيرة، عمان، 2011.

19-رزق أبو الزيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر" وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

20-زهير الحدرب، علم التدقيق الحسابات، ط2، دار البداية، عمان، 2010.

21-زهير عيسى، تدقيق الحسابات الإجراءات العملية، دار البداية، عمان، الاردن، 2015.

قائمة المراجع

22-طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي إدريس، " الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل"، دار وائل والتوزيع، عمان، ط1، 2017.

23-طلال محمد الحجاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

24-عادل زايد، التنظيم المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.

25-عبد الفتاح الصحن، أحمد عبيد وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

26-علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

27-علي عبد القادر الذنيبات تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015.

28-علي عبد القادر الذنيبات تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015.

29-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

30-غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009.

31-فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان.

32-فلاح حسن الحسيني، " إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

33-فلاح حسن عداي الحسني " الإدارة الاستراتيجية "، دار وائل للنشر، ط 1، عمان 2000.

34-قايد أحمد نور الدين، التدقيق المحاسبي، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2017.

35-قدوري هودة صلطان ولشلاش عائشة، أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مجلد 1 عدد 02مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ،2019.

36-كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، دراسات في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2001.

37-محمد التهامي طواهر ود. مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.

38-محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

39-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

40-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.

قائمة المراجع

41-محمد حمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان 2009.
42-محمد سمير الصبان و د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
43-محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
45-محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
46-محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009.
47- محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009.
48-مصطفى حسين خضير، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996.
49-مصطفى يوسف إدارة الأداء، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
50-مؤيد محمد الفضل المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
51-نائل العواملة، تقييم أداء الشركات الصناعية، مجلة العلوم الادارية، المجلد 17 (1)، العدد 1 الأردن، 1993.
52-وهيبية ديجي، "دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

المجلات

-مجلة الباحث، "دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية "، جامعة ورقلة، العدد السابع.

المذكرات واطروحات

53-حفصي رشيد، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصغرة "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
54- عماد سعيد الرمز وأحمد أبو الوفا رمضان وآخرون، مقدمة في مبادى وبرامج المراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، بدون سنة.
55-بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
56-زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبية وجباية، كلية العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
57-شباح نعيمة، "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.
58-عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية، لجزائر، 2008.

قائمة المراجع

59-عبد المليك مزهودة، " الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم "، مجلة العلوم الإنسانية، عدد أول، جامعة، محمد خيضر بسكرة، 2010.

60-عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء العالمي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

61-لأرقم عبد الحفيظ ود. بن فليس احمد، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعية منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.

62-محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

63-محمد بوتين، المراجعة وتدقيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003.

64-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

65-مومن شرف الدين دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

-Bernard Martory, Danniel Crozet, « Gestion des ressources humaines, pilotage social et performance », dunod, Paris, 2005..

-Yves Enregle Et Annick Souyet, La Responsabilité Sociétale De L'entreprise (RSE), Amaud Fanel Editions, Quebec, 2009.

-Alain Gounot, 100 Questions Pour Comprendre Et Agir : RSE Et Développement Durable, AFNOR, Paris, 2010.

-AUDIT et commissariat aus comptes 2015 - 2016, Edition FRANCIS LEFEBVRE. France, 2014. p 515.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على جوانب التدقيق المالي والأداء المالي، ومن أجل إبراز العلاقة بين هذين المتغيرين قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة ميناء (مستغانم) .

وكانت نتائج الدراسة أن المؤسسة تعتمد على مدقق داخلي وأن التدقيق المالي ساهم في إضافة قيمة للمؤسسة والتي انعكست على أداءها المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق المالي، أداء، تحسين أداء المؤسسة، القوائم المالية

Abstract

This study aims to know the role of financial auditing in improving the performance of the economic enterprise, by identifying aspects of financial auditing and financial performance, and in order to highlight the relationship between these two variables, we conducted a field study in the Port Corporation (Mostaganem).

The results of the study were that the institution relies on an internal auditor and that the financial audit contributed to adding value to the institution, which was reflected in its financial performance.

Keywords: Auditing, Financial auditing, performance, Improving the organization's performance, Financial statements